الأمم المتحدة

A/75/950

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 66 (أ) من جدول الأعمال

الشـــراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

التقرير الذي يقدم كل ســـنتين عن اســـتعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يســـتعرض هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 293/66 وعلى خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تنفيذ الالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية وشـركاؤها في التنمية تجاه تنمية أفريقيا، ويقدم توصيات بشأن السياسات الرامية إلى سد الثغرات في المجالات التي يتباطأ فيها التقدّم وتلك الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات.

040821 260721 21-09097 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أُعد تقرير الأمين العام الرابع الذي يصدر كل سنتين على خلفية السنة السادسة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والدعوة العالمية التي أطلقها الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن مرور ثماني سنوات على بدء تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها من خلال خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (2014-2023).

2 - ويستعرض التقرير تنفيذ الالتزامات التي قطعها شركاء أفريقيا في التنمية التقليديون والجدد والناشئون، فضلا عن البلدان الأفريقية نفسها. وتلك الالتزامات، التي ترتكز على مبادئ المساءلة والشراكات المتبادلة، تنشأ، في جملة أمور، عقب المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة.

3 - وعملا بقرار الجمعية العامة 293/66، تشاور مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا مع ممثلي الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبرلمانيين، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة على هامش الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المعقود في شلالات فيكتوريا، بزمبابوي، في شباط/فبراير 2020؛ وعقد مشاورة مع أصحاب المصلحة عبر الإنترنت في 29 حزيران/يونيه 2020؛ وأجرى استقصاء لآراء الدول الأعضاء في نيويورك لجمع المزيد من البيانات للتحليل.

4 - ومن وجهة نظر منهجية، يقيّم التقرير تنفيذ الالتزامات من منظور أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 التي تجسد الرؤية التحويلية لتنمية أفريقيا من منظور عالمي وإقليمي، وتنطوي على غايات ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس. ومن خلال ذلك، يتوخى التقرير الإسهام في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5 - وقد اختير النهج المواضيعي للتقرير بعد مشاورات أجراها مكتب المستشار الخاص مع فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وتمشيا مع المنهجية المنقحة، يركز التقرير على الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، الذي يتصل بالتطلّع السابع من خطة عام 2063 (أفريقيا بوصفها طرفا فاعلا وشريكا عالميا مؤثرا متحدا وقويا وقادرا على التكيّف). ونظرا للموعد النهائي المحدد في عام 2020 لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، جرى تقييم التزامات محددة في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة). وبالتالي، ينقسم التقرير إلى خمسة مجالات مواضيعية، هي: (أ) حشد الموارد (الهدف 17، الغايات 1 إلى 5)؛ (ب) العلوم والتكنولوجيا والابتكار (الهدف 17، الغايات 6 إلى 9)؛ (ج) التجارة (الهدف 17، الغايات 10 إلى 12)؛ (د) اتساق السياسات وتولّي البلدان زمامها وإقامة الشراكات (الهدف 17، الغايات 13 إلى 18)؛ (هـ) تعزيز المجتمعات المسالمة التي لا يُهمَّش فيها أحد عن طريق إسكات البنادق في أفريقيا. وتعالج مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب باعتبارها من المسائل الشاملة لعدة قطاعات.

6 - وكانت تبعات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تتكشّف حتى وقت إعداد هذا التقرير، مع اتخاذ تدابير صحية عمومية من قبيل تدابير الإغلاق الشامل وإغلاق الحدود والقيود المفروضة على التنقّل وإعلان حالة الطوارئ التي أثّرت على العديد من البلدان الأفريقية[1].

7 - وظل العدد المؤكد لحالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في أفريقيا أقل مما كان عليه في معظم المناطق الأخرى، حيث بلغ عدد الإصابات 575 939 2 إصابة والوفيات 472 74 وفاة في السنة الأولى من الجائحة[2]. ولكن نظرا للآثار الاجتماعية - الاقتصادية للأزمة، سيكون التعجيل بالوفاء بالالتزامات التي قُطعت من أجل تنمية أفريقيا أمرا حاسم الأهمية، لأن النجاح العالمي في احتواء الجائحة سيظل بعيد المنال ما لم يتعاون المجتمع الدولي لتحقيق النجاح الجماعي في أفريقيا.

ثانيا - تقييم تنفيذ الالتزامات

ألف - حشد الموارد

8 - يستند هذا الفرع إلى التداخل بين هدف التنمية المستدامة 17 والهدف 2 من التطلع السابع في خطة عام 2063 (تحمّل أفريقيا المسؤولية بالكامل عن تمويل التنمية في القارة). ويتتبع هذا الفرع الالتزامات المتعلقة بالتمويل المستدام للاتحاد الأفريقي في إطار إصلاحاته المؤسسية[3]. وتقدم البيانات المتعلقة بالتطورات في المناطق الأخرى، ولا سيما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا، لأغراض القياس.

9 - ويعطي التقدم المحرز نحو تعزيز حشد الموارد المحلية في أفريقيا (الغاية 17-1 من الأهداف) صورة متباينة[4]. فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات الحكومية في أفريقيا، مقدرا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء المنح، 22,9 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2017، بانخفاض عن عام 2014 على الرغم من أن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي زاد عن 2 في المائة (انظر الشكل 1). ونسبة الإيرادات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى في أفريقيا جنوب الصحراء منها في بعض المناطق الأخرى (انظر الشكل 2)، ولكن نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي لا تزال منخفضة.

(1) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا عن أثر جائحة كوفيد-19 على أفريقيا، انظر United Nations, "Policy brief: impact of COVID-19 in Africa", May 2020.

(2) https://covid19.who.int/، تم الاطلاع على الرابط في 14 آذار/مارس 2021.

(3) للاطلاع على مناقشة مفصلة عن الاقتراحات المقدمة من أجل الإصلاحات المؤسسية في الاتحاد الأفريقي، انظر Paul Kagame, "Unleashing of Africa's inner strengths: institutions, policies and champions" (15 November 2017).

(4) لأغراض هذا التقرير، يعرف نطاق حشد الموارد المحلية تعريفا واسعا ليشمل الإيرادات الحكومية/الضريبية، والمدخرات المحلية، وأسواق رأس المال، والإيرادات التي يتعين حشدها من خلال كبح التدفقات المالية غير المشروعة.

الشكل 1

الإيرادات، باستثناء المنح

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

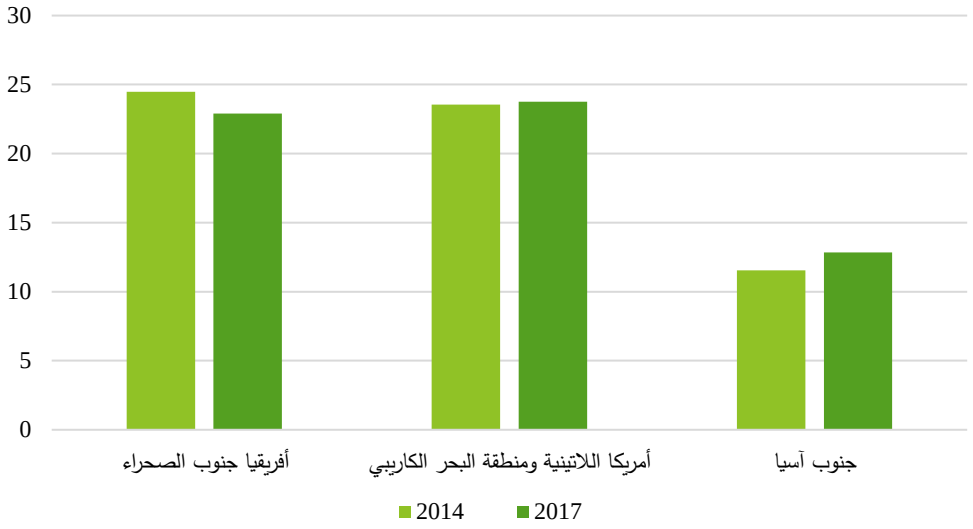

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2020.

الشكل 2

إجمالي الادخار المحلي

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

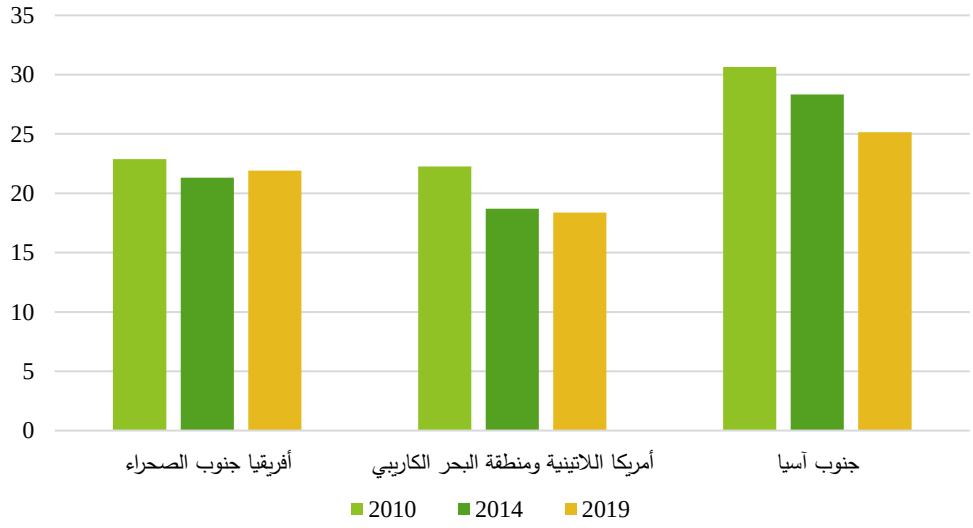

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2020.

10 - وفي عام 2018، بلغت نسبة الميزانيات المحلية الممولة من الضرائب المحلية في أفريقيا 67,8 في المائة، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 66 في المائة[5]. وكانت نسبة مئوية مرتفعة نسبيا من ميزانيات بلدان شرق وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي على وجه الخصوص، ممولة من إيرادات الضرائب المحلية، في حين كانت هذه النسبة أقل بالنسبة لوسط أفريقيا وغربها. ويبين الشكل 3 أن الإيرادات الضريبية في بلدان شرق أفريقيا وشمالها وفي الجنوب الأفريقي تدعم إلى حد كبير نفقات الميزانية، في حين يعتمد وسط أفريقيا وغربها على مصادر تمويل خارجية.

11 - وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت 17 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي قد أدخلت القرار الذي اتخذته جمعية الاتحاد في كيغالي بشأن تمويل الاتحاد في قوانينها الوطنية، وهي تجبي ضريبة نسبتها 0,2 في المائة على واردات معينة، مما يسهم بأكثر من 70 مليون دولار في الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي وصندوق السلام[6].

الشكل 3

نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية في بلدان أفريقية مختارة، 2018

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

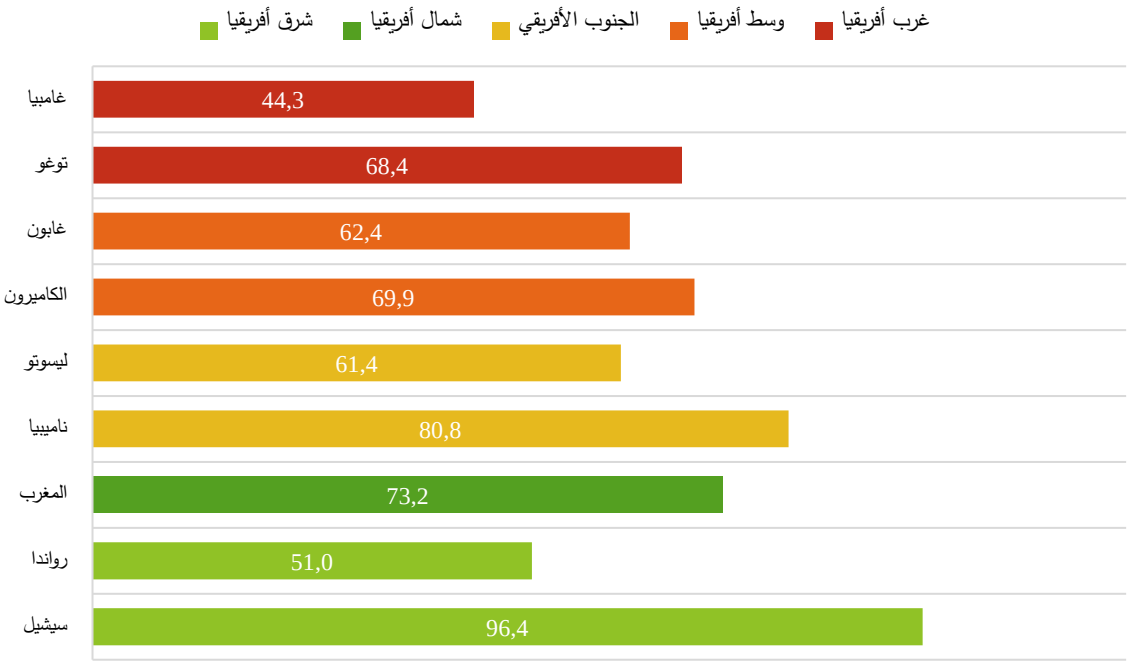

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وبوابة الإحصاءات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي.

(5) يقاس المؤشر على أنه نسبة الإنفاق الحكومي المركزي في الميزانية المحلية الممولة من الضرائب، على النحو الذي أبلغت به السلطات الوطنية صندوق النقد الدولي من خلال بوابة الإحصاءات المالية الحكومية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن البيانات الوصفية في مستودع البيانات الوصفية لقاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

(6) African Union, “Financing the Union: towards the financial autonomy of the African Union”, status report, update of February 2021. تشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تجبي هذه الضريبة بنن، وتشاد، وتوغو، وجيبوتي، ورواندا، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، ومالي، ونيجيريا.

12 - وعلى الرغم من أن نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا ظلّت منخفضة عند 21,9 في المائة في عام 2019، إلا أنها زادت تدريجيا من عام 2016 إلى عام 2019، في حين أنها تراجعت في مناطق أخرى[7].

13 - وشهد مجموع الأصول الخاضعة لإدارة صناديق المعاشات التقاعدية زيادة لا يستهان بها. وتبين دراسة أجريت على 12 بلدا أفريقيا أن الأصول زادت بأكثر من الضعف، من 293 بليون دولار في عام 2008 إلى 634 بليون دولار في عام 2014. وقُدّرت بمبلغ 1,1 تريليون دولار بحلول عام 2020[8]. ويمكن للاستفادة من هذه الأموال لتمويل استثمارات في البنى التحتية بما يزيد عن 58 بليون دولار[9].

14 - وقد تشكل معالجة التدفقات المالية غير المشروعة واستعادة الأموال غير المشروعة من الخارج مصدر تمويل مهم للبلدان الأفريقية (الغاية 17-1 والهدف 3). ففي الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، بلغت التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا 836 بليون دولار، متجاوزة مجموع رصيد أفريقيا من الديون الخارجية (770 بليون دولار في عام 2018)، مما جعل أفريقيا دائنا صافيا لبقية العالم[10]. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن المتوسط السنوي لهذه التدفقات بلغ نحو 88,6 بليون دولار في الفترة من عام 2013 إلى عام 2015، وهو ما يعادل تقريبا التدفقات السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة معا، التي تقدر بمبلغ 48 بليون دولار و 54 بليون دولار على التوالي. وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بتصدير السلع الاستخراجية أكبر عنصر من عناصر هروب رؤوس الأموال غير المشروعة من أفريقيا[11]. ويتراوح مجموع هذه التدفقات في القارة بين 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في شمال أفريقيا و 34,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في غرب أفريقيا[12]. وتمثل البلدان الأربعة الأولى التي تخرج منها رؤوس الأموال هذه (إثيوبيا وجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا) نحو 50 في المائة من مجموع التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الشكل 4)[13]. ويتفاوت حجم رؤوس الأموال الخارجة تفاوتا كبيرا على الصعيد دون الإقليمي (انظر الشكل 5)، حيث تشكل الجهات الرئيسية التي تخرج منها رؤوس الأموال هذه حصة كبيرة غير متناسبة من التدفقات المالية غير المشروعة.

---

(7) البنك الدولي، "إجمالي الادخار المحلي (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)"، قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية، 2020.

(8) Pricewaterhouse Coopers, report on Africa asset management, 2020. يشمل التقرير اثني عشر بلدا هي أنغولا، وبوتسوانا، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وغانا، وكينيا، ومصر، والمغرب، وموريشيوس، وناميبيا، ونيجيريا.

(9) يفترض أنه من الممكن توجيه 5,3 في المائة من هذه الأموال نحو الاستثمارات في البنى التحتية (Brookings Institution, New Partnership for Africa's Development and Office of the Special Adviser on Africa, "Leveraging African pension funds for financing infrastructure development" (Washington, D.C., Brookings Institution, March 2017).

(10) المرجع نفسه.

(11) انظر، *Economic Development in Africa Report 2020: Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(12) المرجع نفسه.

(13) Landry Signé, Marima Sow and Payce Madden, "Illicit financial flows in Africa: drivers, destinations, and policy options", policy brief (Washington, D.C., Africa Growth Initiative at Brookings Institution, March 2020).

الشكل 4

البلدان الأفريقية ذات أعلى مجموع من التدفقات المالية غير المشروعة، 1980-2018

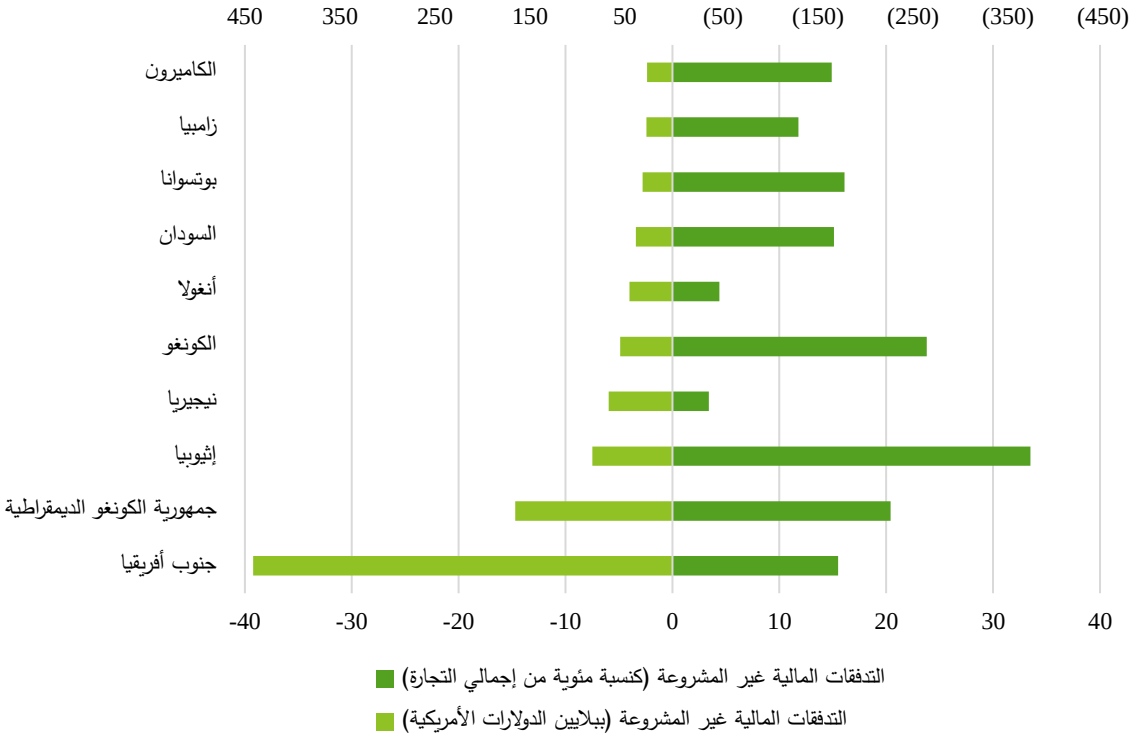

المصدر: Signé, Sow and Madden, “Illicit financial flows in Africa”.

الشكل 5

هروب رؤوس الأموال من أفريقيا، المتوسط حسب المنطقة، 2013-2015

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

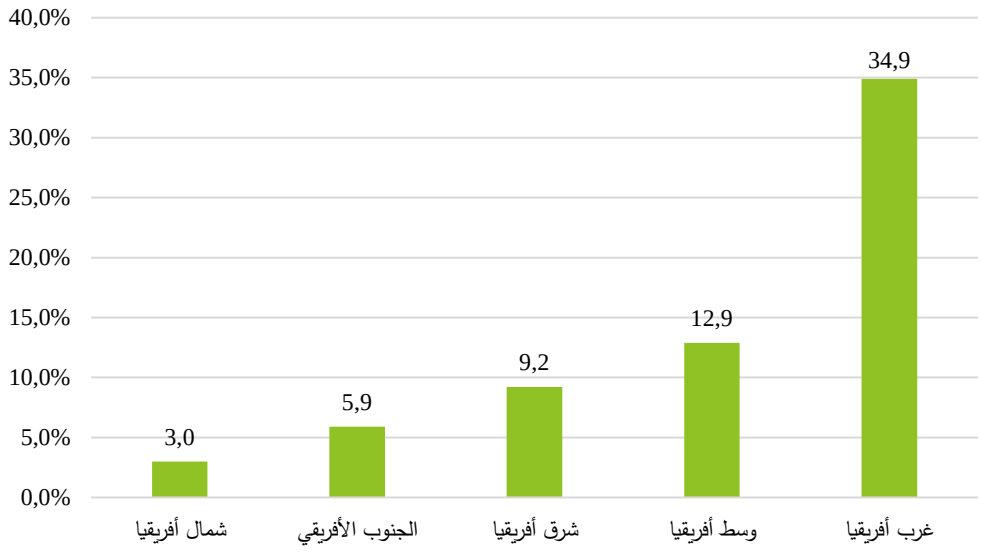

المصدر: *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020*.

15 - وفيما يتعلق بحشد مصادر تمويل إضافية (الغاية 17-3 من الأهداف)، شكلت التحويلات المالية في عام 2019 ثلاثة أضعاف المعونة الرسمية على الصعيد العالمي وتجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الأولى، لتبلغ رقما قياسيا قدره 554 بليون دولار[14]. وقد تزايدت تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء منذ عام 2017، وارتفعت بنسبة 0,5 في المائة لتصل إلى 48 بليون دولار في عام 2019. وفي عام 2020، كانت نيجيريا (21 بليون دولار) وغانا (3,2 بليون دولار) وكينيا (2,9 بليون دولار) والسنغال (2,3 بليون دولار) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1,9 بليون دولار) البلدان التي تلقّت أكثر التحويلات المالية في أفريقيا جنوب الصحراء[15]. ومن المتوقع أن يؤدي الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى انكماش التحويلات المالية بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2021[16].

16 - ورغم زيادة تدفقات التحويلات المالية، لم تصدر إلا خمسة بلدان (إثيوبيا ورواندا وغانا وكينيا ونيجيريا)، تمثل 12 في المائة من مجموع المهاجرين الأفارقة، سندات الشتات منذ عام 2000، مما يعكس إمكانات الادخار غير المستغلة من جانب مستثمري الشتات[17]. وعلاوة على ذلك، ظلت حصة المنطقة من تدفقات التحويلات المالية العالمية ثابتة عند أقل بقليل من 9 في المائة، رغم ارتفاع تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 71 في المائة في العقد الماضي، لتصل إلى 48 بليون دولار في عام 2019، ولا تزال حصة المنطقة من التحويلات المالية أقل من المناطق الأخرى (انظر الشكل 6).

17 - وانخفض متوسط تكاليف التحويلات المالية العالمية إلى 6,5 في المائة في عام 2020، بعد أن كان 9,3 في المائة في عام 2011، ويمثل ذلك خطوة نحو تنفيذ الغاية 10-ج من الأهداف. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأغلى في هذا الصدد، حيث بلغ متوسط تكاليف التحويلات المالية 8,5 في المائة في الربع الثالث من عام 2020. وأغلى هذه القنوات موجود في شرق أفريقيا وجنوبها (مثل تكلفة التحويل المالي من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أوغندا ومن جنوب أفريقيا إلى بوتسوانا) حيث تتجاوز التكلفة 20 في المائة، في حين أن أرخص القنوات موجود في غرب أفريقيا (مثل تكلفة التحويل المالي من كوت ديفوار إلى مالي ومن السنغال إلى مالي) حيث تقلّ التكلفة عن 5 في المائة[18]. وتظل هذه التكلفة أعلى بكثير من الحد الأقصى لتكلفة المعاملات البالغ 3 في المائة، وحبّذا لو تناهز تكلفة المعاملات هذه الصفر، وفق ما دعا إليه الأمين العام.

(14) Dilip Ratha and others, *Migration and Development Brief 33: Phase II – COVID-19 Crisis through a Migration Lens* (Washington, D.C., Global Knowledge Partnership on Migration and Development (KNOMAD) and World Bank, October 2020).

(15) المرجع نفسه.

(16) المرجع نفسه.

(17) African Union Commission and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Africa's Development Dynamics 2021: Digital Transformation for Quality Jobs* (January 2021).

(18) تستند بيانات هذا القسم إلى *النشرة الفصلية لأسعار التحويلات المالية في جميع أنحاء العالم*، العدد 36 (البنك الدولي، كانون الأول/ديسمبر 2020) و Ratha and others, *Migration and Development Brief 33*.

الشكل 6

تدفقات التحويلات المالية إلى المناطق المنخفضة والمتوسطة الدخل حسب المنطقة المتلقية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

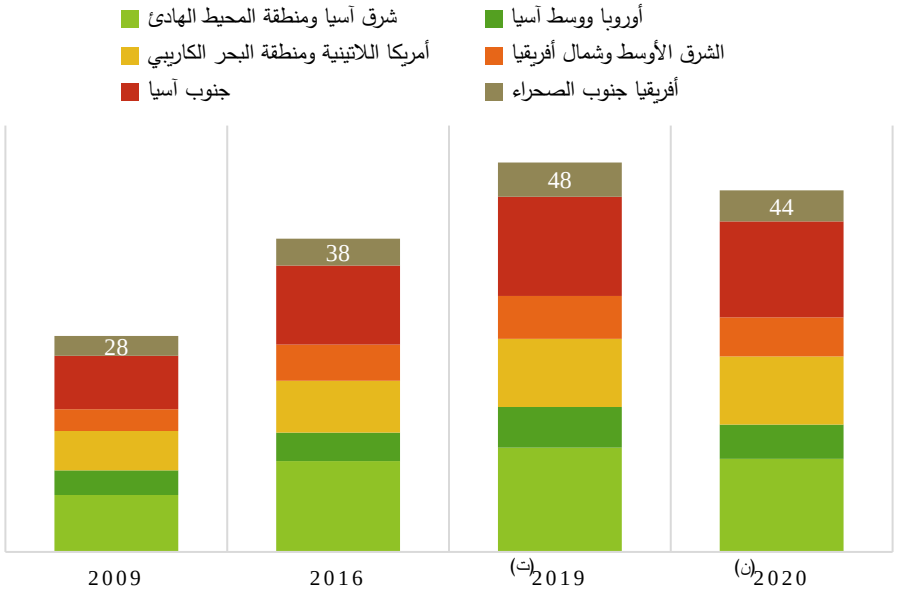

المختصران: ت، تقديرات. ن، تنبؤات.

المصدر: Ratha and others, *Migration and Development Brief 33*.

الشكل 7

حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2017-2019

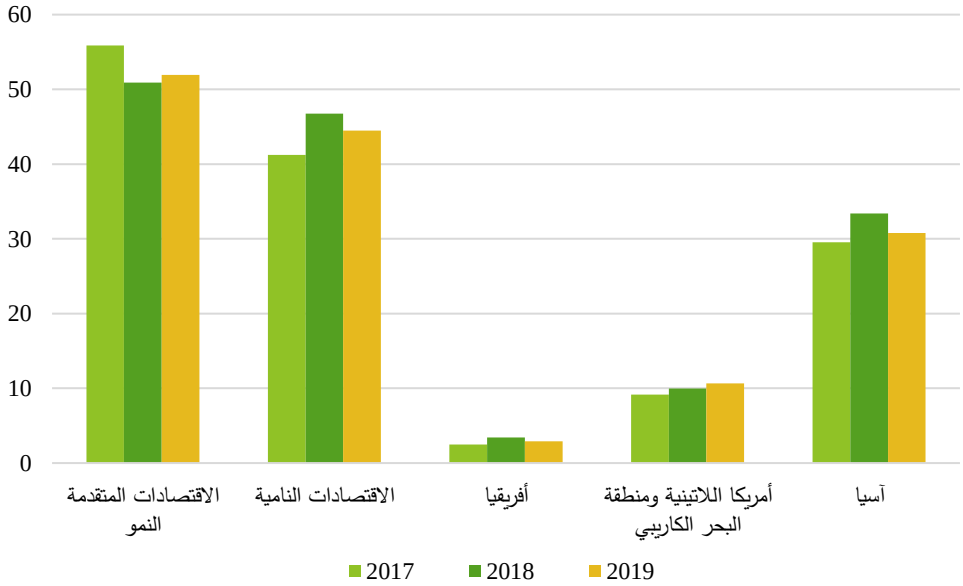

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020.

18 - وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة 10 في المائة لتبلغ 45 بليون دولار في عام 2019 بسبب فتور في نمو إجمالي الناتج المحلي وانخفاض الطلب على السلع الأساسية. ولم تكن أي دولة أفريقية من بين أكبر 20 دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2018 ولا في عام 2019. وخلال الفترة من 2017 إلى 2019، لم تمثل أفريقيا سوى 2,9 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية و 6 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية (انظر الشكل 7)[19].

19 - وفي عام 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 14 بليون دولار، وانخفضت تلك التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 32 بليون دولار[20]. ويتوقع الأونكتاد أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بشدة، مما يعكس الاتجاه العالمي[21]، وقد يؤثّر تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إيجابا على التوقعات الأطول أجلا للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

الشكل 8

مصادر تمويل التنمية في أفريقيا للفترة 2014-2018

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

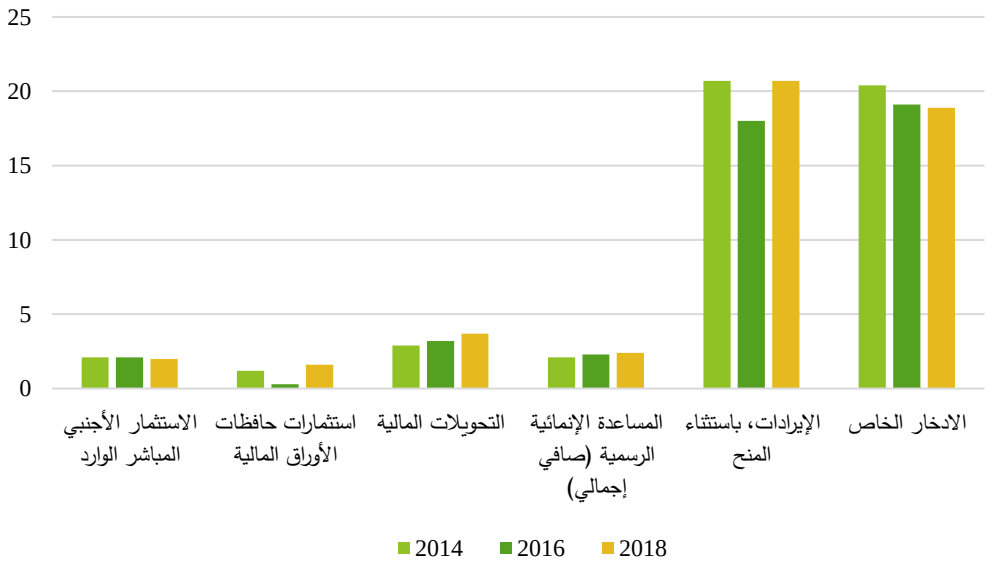

المصدر: African Union Commission and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Africa's Development Dynamics 2021، استنادا إلى بيانات من الأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(19) *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(20) المرجع نفسه. هناك أيضا تباين كبير على الصعيد دون الإقليمي داخل أفريقيا جنوب الصحراء: فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 21 في المائة لتبلغ 11 بليون دولار، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 7,8 بلايين دولار، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وسط أفريقيا بنسبة 7 في المائة لتصل إلى نحو 8,7 بلايين دولار، في حين زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجنوب الأفريقي بنسبة 22 في المائة لتصل إلى 4,4 بليون دولار.

(21) *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020*.

الشكل 9

إجمالي الدين الحكومي العام وإجمالي الاقتراض الحكومي العام للفترة 2010-2021

(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

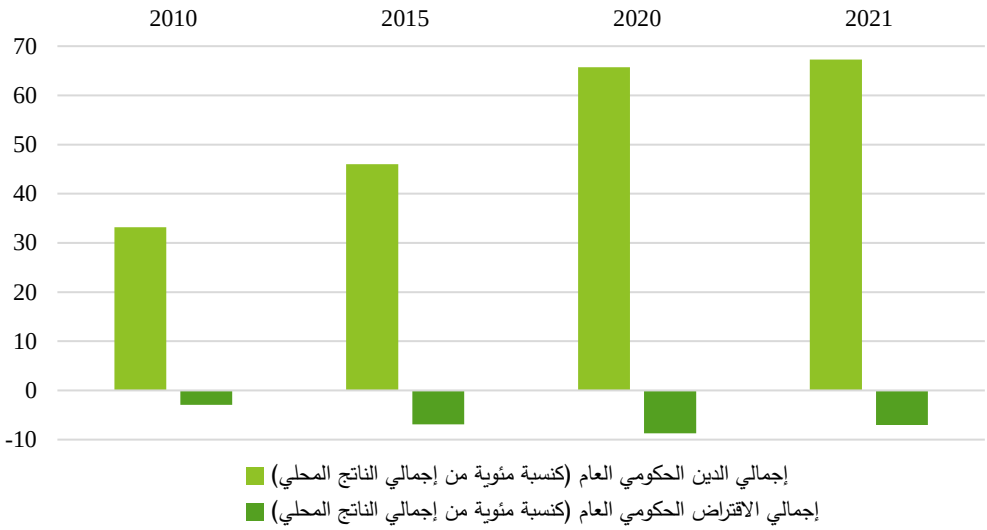

المصدر: صندوق النقد الدولي، مجموعة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

20 - وتتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل (الغاية 17-4 من الأهداف). وتوفر الإيرادات والمدخرات المحلية معظم التمويل الإنمائي في أفريقيا (انظر الشكل 8)، ويمكن تعزيز هذا التمويل من خلال الإدارة المنضبطة للديون. ورغم التدابير الطارئة القصيرة الأجل، من قبيل الوقف المؤقت لسداد الديون من جانب مجموعة الدول العشرين من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وآلية إعادة هيكلة الديون من خلال الإطار المشترك لعلاج الديون خارج نطاق المبادرة، يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة المتعددة الأطراف، بما في ذلك إلغاء الديون، لضمان قدرة البلدان الأفريقية على تحمل الديون. ولا تتوفر لدى العديد من البلدان الأفريقية موارد كافية أو هامش تصرف في المجال المالي للتصدي لجائحة كوفيد-19 أو التعافي منها. ومع ذلك، لا تزال بعض البلدان الأفريقية غير مؤهلة لطلب الحصول على هذه المبادرات لأن هذه الأخيرة لا تشمل بعض البلدان المتوسطة الدخل، في حين لم تطلب بعض البلدان المؤهلة الاستفادة من المبادرات خوفا من أن تخفض وكالات التصنيف الائتماني تصنيفها. ومن المقرر أن يخصص صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة بقيمة 650 بليون دولار في آب/أغسطس. غير أن 43,5 في المائة منها سيصرف لبلدان مجموعة الدول السبع، في حين لن يُخصص إلا 3,2 في المائة منها تقريبا لأفريقيا جنوب الصحراء، على أساس حصص صندوق النقد الدولي. ويلزم بذل جهود لضمان أن تعيد الاقتصادات المتقدمة توجيه حقوق السحب الخاصة بها إلى أفريقيا لدعم انتعاش قوي.

21 - وتضاعف إجمالي ديون الحكومات المركزية في أفريقيا كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 33,2 في المائة في عام 2010 إلى 65,7 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 67,3 في المائة في عام 2021 (انظر الشكل 9). وقد تراجع مركز صافي الإقراض/الاقتراض الحكومي من ناقص 2,9 في المائة في عام 2010 إلى ناقص 8,7 في المائة في عام 2020 (انظر الشكل 9)، وهو أمر

يثير القلق بشأن قدرة البلدان على تحمل الديون على المدى الطويل، وتفاقم القلق بسبب جائحة كوفيد-19[22]. وفي حين طلب 25 بلدا أفريقيا مساعدة في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، طلبت ثلاثة بلدان فقط ذلك من خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون خارج نطاق المبادرة. ويلزم بذل جهود أكبر لتوسيع نطاق المبادرة والإطار المشترك ليشملا البلدان المتوسطة الدخل ولتهدئة الشواغل المتصلة بتخفيض التصنيف الائتماني إذا ما طبقت البلدان الأفريقية الإطار المشترك وباشرت تشغيله بالكامل لتوفير الدعم الذي تمس الحاجة إليه.

22 - ويلزم أيضا تعزيز تنفيذ التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية (الغاية 17-2 من الأهداف). وبعد أن ظلت نسبة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي ثابتة عند 0,31 في المائة في عامي 2017 و 2018، انخفضت بشكل طفيف إلى 0,30 في المائة في عام 2019 وارتفعت إلى 0,32 في المائة في عام 2020، مدفوعة في معظمها بزيادة الإنفاق في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19[23]. وفي حين لا يزال تحقيق هدف 0,7 في المائة كنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي بعيد المنال على الصعيد العالمي، فقد استطاع بلغه كل من ألمانيا (0,73 في المائة) والدانمرك (0,73 في المائة) والسويد (1,14 في المائة) ولكسمبرغ (1,02 في المائة) والنرويج (1,11 في المائة)، من بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتركيا (1,15 في المائة).

23 - ورغم أن حصة أفريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال الأعلى بين جميع المناطق، فإن الأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا قد تضاءلت مع مرور الزمن (انظر الشكل 10). ففي حين ازداد مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا من جميع الجهات المانحة الرسمية منذ عام 2000، ظلّت حصة أفريقيا من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من الذروة التي بلغتها في عام 1990 (46,1 في المائة). وعلاوة على ذلك، ورغم الزيادة في المبالغ المطلقة، فقد تراجعت حصة أفريقيا من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من الجهات المانحة، مع تحول من ورود المساعدة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى ورودها من جهات مانحة متعددة الأطراف (انظر الشكل 11).

(22) IMF, World Economic Outlook dataset, October 2020. متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO.

(23) يمكن الاطلاع على تحليل أكثر تعمقا لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2020 إلى أفريقيا في تقرير الأمين العام المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الثامن عشر عن التنفيذ والدعم الدولي" (A/75/918).

الشكل 10

الاتجاه في صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا للفترة 1990-2019

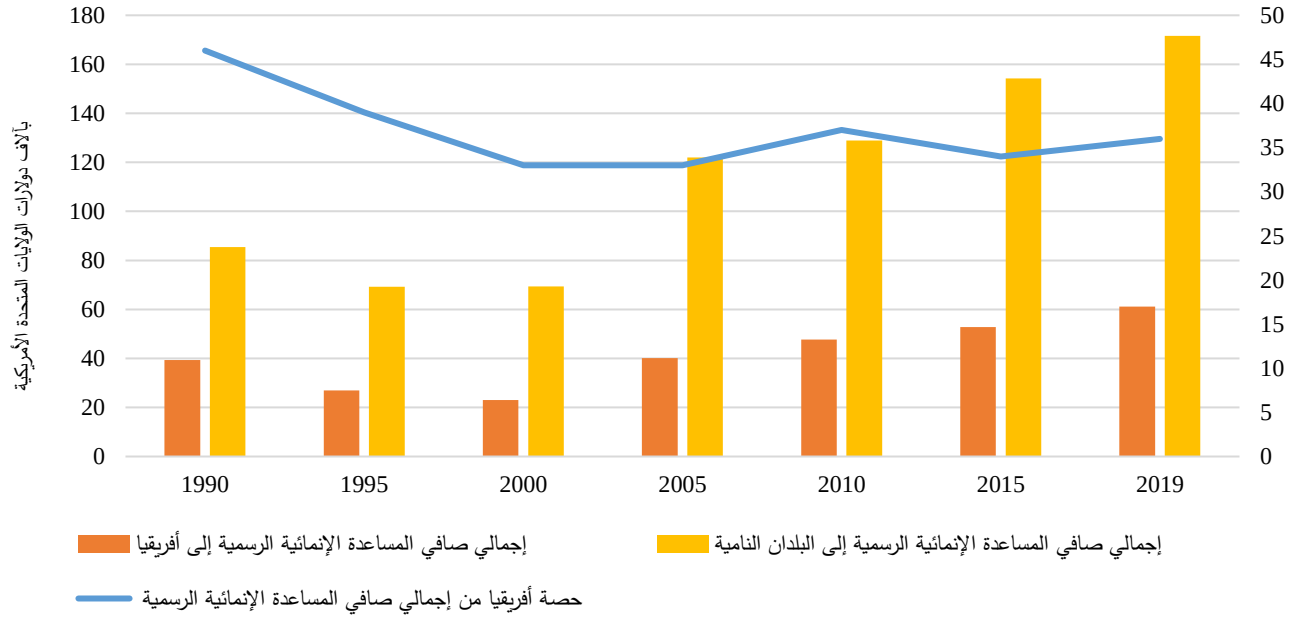

المصدر: استنادا إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتغطي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية جميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

الشكل 11

تكوين صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا حسب الجهات المانحة

(بالنسبة المئوية)

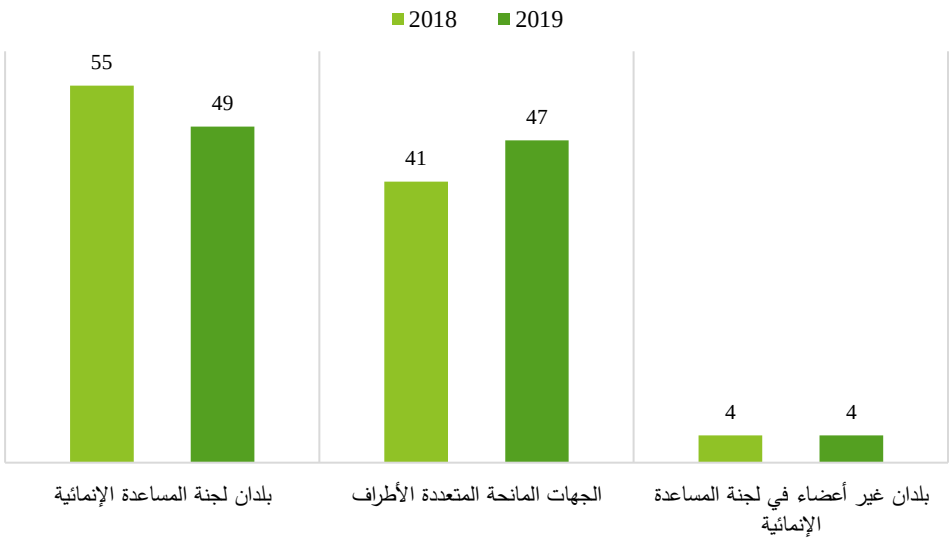

المصدر: استنادا إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتغطي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية جميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

24 - وانخفضت حصة بلدان لجنة المساعدة الإنمائية من إجمالي صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من حوالي 55 في المائة في عام 2018 إلى 49 في المائة في عام 2019. وخلال الفترة نفسها، انخفضت حصة البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من 4,4 في المائة إلى 3,9 في المائة، وزادت حصة الجهات المانحة المتعددة الأطراف من حوالي 41 في المائة إلى 47 في المائة، مدفوعة أساسا بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعة البنك الدولي.

باء - العلوم والتكنولوجيا والابتكار

25 - يحلل هذا الفرع الالتزامات التي قطعت من أجل الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تنمية أفريقيا. وتنطوي التغيرات السريعة في التكنولوجيات الجديدة والناشئة على إمكانات كبيرة لدفع عجلة التقدم في أفريقيا من خلال تعزيز القدرة التنافسية التجارية، والتحول الهيكلي، والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب.

26 - ومن الممكن أن يؤدي انهيار الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وضعف النظم الصحية والتعليمية الذي فاقمته جائحة كوفيد-19 إلى عكس مسار عقود من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. ومن الأهمية بمكان تنمية الاستثمارات وإعادة تأكيد الالتزامات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل توفير مسارات بديلة ومعجّلة لتحقيق التنمية المستدامة.

27 - ورغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الغاية 17-6 من الأهداف، التي تركز على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الثلاثي بين بلدان الجنوب، والتعاون وتبادل المعارف بين بلدان الشمال والجنوب، فضلا عن تعزيز الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فإن أفريقيا متخلفة عن المناطق النامية الأخرى في الحصول على التكنولوجيا، ولا سيما النفاذ إلى الإنترنت، رغم التقدم الذي أُحرز في العقد الماضي. وتضاعفت تقريبا الاشتراكات في الشبكات الثابتة ذات النطاق العريض لكل 100 نسمة (المؤشر 17-6-2 من الأهداف) من 7,7 إلى 14,8 في جميع أنحاء العالم في العقد الماضي. وساهمت الجهود المبذولة لإنشاء البنى التحتية للنطاق العريض في أفريقيا في زيادة عدد المشتركين في الشبكات الثابتة ذات النطاق العريض. ورغم تضاعف عدد المشتركين لكل 100 نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء ثلاث مرات تقريبا، من 0,16 في عام 2010 إلى 0,45 في عام 2019، فهو لا يزال أدنى بكثير من المناطق النامية الأخرى (انظر الشكل 12)[24].

(24) World Bank, "Fixed broadband subscriptions (per 100 people)", World Development Indicators database, 2021.

الشكل 12

الاشتراكات في الشبكات الثابتة ذات النطاق العريض، لكل 100 شخص

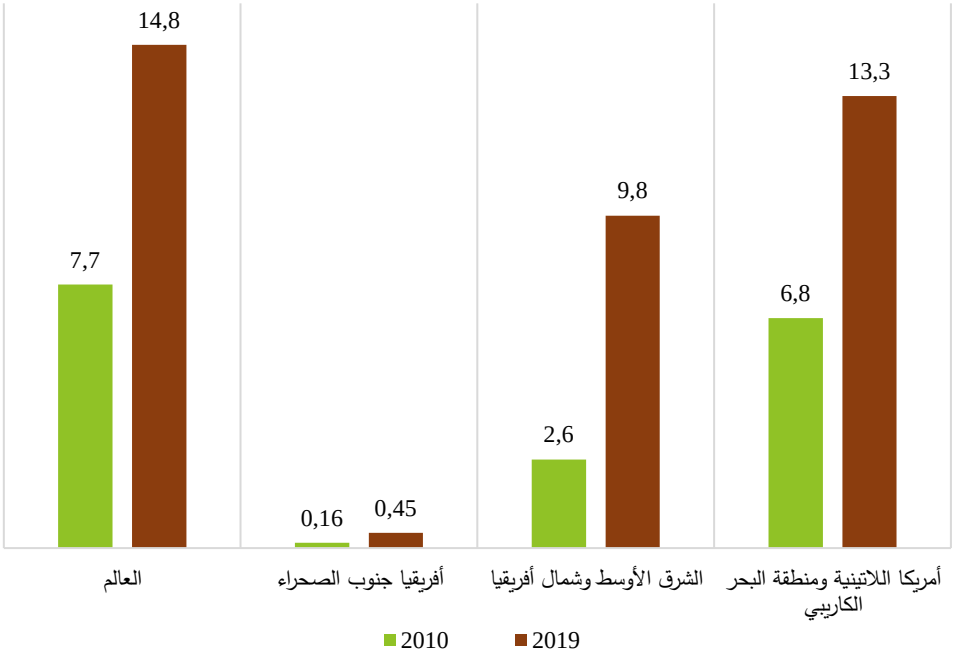

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2021.

28 - وإضافة إلى التنسيق التكنولوجي داخل منطقة أفريقيا، تقدّم تبادل المعارف بين الشمال والجنوب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بدعم من منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يعمل مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إيطاليا مع مراكز التميّز في أفريقيا لتدريب العلماء في مجال تكنولوجيات الكم[25].

29 - وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا التمكينية في أقل البلدان نموا (الغاية 17-8 من الأهداف)، زادت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (المؤشر 17-8-1) بأكثر من ثلاثة أضعاف من 6,9 في المائة في عام 2010 إلى 25,1 في المائة في عام 2019، مما يعني أن ربع سكان أفريقيا جنوب الصحراء لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وهو ما لا يزال دون المتوسط العالمي البالغ 51,1 في المائة (انظر الشكل 13)[26].

(25) International Centre for Theoretical Physics, “A new physics centre for Africa”, 15 October 2018.

(26) World Bank, “Individuals using the Internet (percentage of population)”, World Development Indicators database, 2021.

الشكل 13

نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت

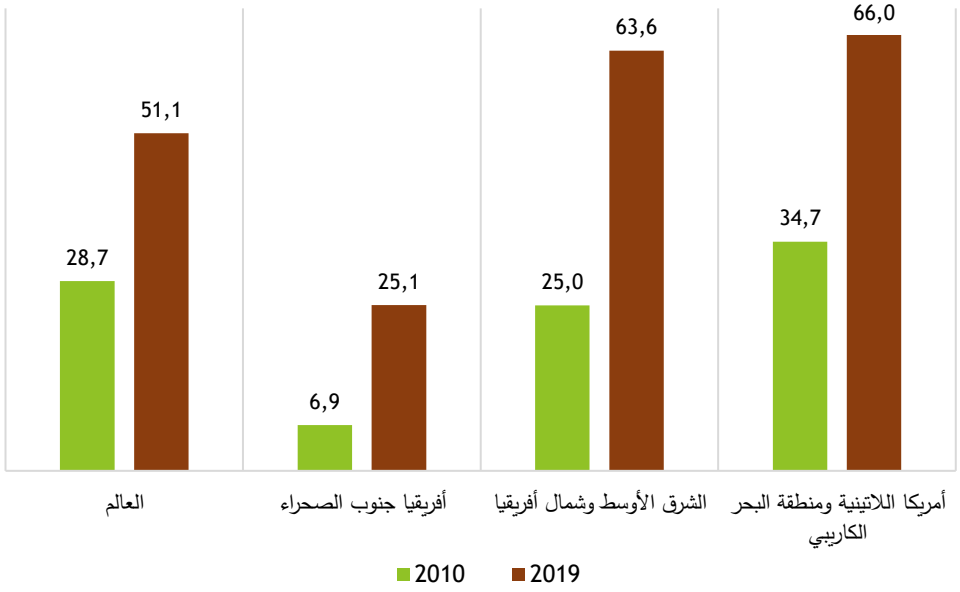

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2021.

30 - ونظر مؤشر الإنترنت الشامل لعام 2020 في الحالة المتعلقة بإمكانية وصول السكان إلى الإنترنت في 100 بلد على الصعيد العالمي، من بينها 26 بلدا في أفريقيا، ووجد أن البلدان الأفريقية التي ترتفع فيها نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول إلى الإنترنت تتركز في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مع تقدم جنوب أفريقيا بفارق كبير على البلدان الأخرى، ووجد تباينا كبيرا بين البلدان الأفريقية (انظر الجدول 1)[27].

الجدول 1

إمكانية وصول السكان إلى الإنترنت في البلدان الأفريقية

البلد	*عموما (النسبة المئوية)*	*الترتيب (من بين 120 دولة)*
جنوب أفريقيا	76,2	33
المغرب	65,5	59
كينيا	62,8	64
مصر	62,0	65
نيجيريا	61,2	66
غانا	57,2	72
الجزائر	56,7	74
بوتسوانا	52,5	77

(27) The Economist Intelligence Unit, Inclusive Internet Index, 2020. متاح على الرابط التالي: https://theinclusiveinternet.eiu.com.

البلد	عموما (النسبة المئوية)	الترتيب (من بين 120 دولة)
غابون	51,9	80
السنغال	51,5	81
أوغندا	49,6	83
ناميبيا	49,5	84
جمهورية تنزانيا المتحدة	49,4	86
الكاميرون	49,3	87
كوت ديفوار	48,1	88
رواندا	46,8	89
زامبيا	45,4	90
السودان	43,7	91
إثيوبيا	41,8	93
موزامبيق	41,1	94

المصدر: The Economist Intelligence Unit, Inclusive Internet Index, 2020.

31 - ومن الخطوات الحاسمة نحو زيادة استخدام التكنولوجيات التمكينية إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، المكرس لتعزيز القدرة المعرفية لأقل البلدان نموا في العالم، ومنها 33 بلدا في أفريقيا[28]. ومن المتوقع أن يحسن مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا استخدام الحلول العلمية والتكنولوجية في أفريقيا وأن يعزز إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

32 - وقد أدّت مراكز الابتكار دورا هاما في النمو المذهل للبيئة المتكاملة للتكنولوجيا في السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء أفريقيا. وشملت مراكز التكنولوجيا الـ 643 في أفريقيا في عام 2019، التي ازداد عددها بنسبة 45 في المائة عن العام السابق، مساحات العمل المشترك، وحاضنات ومعجلات التكنولوجيا، ومراكز الابتكار المختلطة التابعة للحكومات والجامعات والشركات.

33 - وقد دفع العدد المتزايد من مراكز التكنولوجيا والشركات في أفريقيا شركات التكنولوجيا الكبرى إلى الاستثمار في المنطقة، وخلق فرص عمل والمساهمة في الحفاظ على المواهب الأفريقية داخل القارة، مع الاستفادة من التكنولوجيا لمواجهة تحديات التنمية. ومن المقرر أن تنفق مايكروسوفت أكثر من 100 مليون دولار على مراكز التنمية التي ستوظف 500 أفريقي بحلول عام 2023. وبدأت جوجل وفيسبوك في تعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني من خلال مدّ كابلات الألياف الضوئية العالية السعة تحت الماء حول القارة[29]. وفي عام 2019، أعلنت مايكروسوفت وخدمات أمازون الشبكية وهواوي عن إنشاء مراكز بيانات جديدة في جنوب أفريقيا، مما جعل البلد مركزا رئيسيا لمراكز البيانات السحابية التابعة لشركات

(28) انظر الرابط التالي: www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category.html.

(29) Yomi Kazeem, “The biggest trends in African tech and start-ups in 2019”, Quartz Africa, 31 December 2019.

التكنولوجيا الكبرى[30]. وواصلت شركات الخدمات المالية العالمية الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الأفريقية، حيث شاركت شركة فيزا العملاقة لبطاقات الدفع في قيادة استثمار بقيمة 170 مليون دولار في نيسان/أبريل 2019 واستثمار بقيمة 200 مليون دولار مقابل حصة نسبتها 20 في المائة في شركة Interswitch النيجيرية لتجهيز المدفوعات[31].

34 - بيد أن زيادة عدد مراكز الابتكار والاستثمارات التكنولوجية لم تؤد إلى نمو كبير في نقل التكنولوجيات إلى البلدان الأفريقية، ولا إلى زيادة عدد البراءات التي سجّلها المقيمون الأفارقة (انظر الجدول 2). وفي عام 2019، سجّلت البلدان الأفريقية ما مجموعه 333 13 طلب براءة اختراع، أي أقل من ربع الطلبات المسجلة في بعض المناطق النامية الأخرى. وتقدمت جنوب أفريقيا بما عدده 914 6 طلب براءة اختراع في عام 2019، تلاها المغرب ومصر وكينيا[32].

35 - ويعيق ارتفاع تكلفة تسجيل براءات الاختراع الابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية في أفريقيا. ففي كينيا والسنغال وإثيوبيا على سبيل المثال، تبلغ تكلفة تسجيل براءة اختراع من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 13,3 في المائة و 10,2 في المائة و 7,9 في المائة على التوالي، مقارنة بنسبة 0,4 في المائة في ماليزيا و 0,3 في المائة في ألمانيا[33].

الجدول 2

الاتجاهات في طلبات براءات الاختراع عبر المناطق، 2010-2019

المنطقة/البلد	*2010*	*2015*	*2019*	*2010-2019*
	(عدد الطلبات)			*(الزيادة بالنسبة المئوية)*
شرق آسيا والمحيط الهادئ	988 143	1 726 705	2 033 501	106
أمريكا الشمالية	525 675	626 374	657 941	25
جنوب آسيا	41 658	47 455	55 525	33
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	53 276	63 663	54 165	2
أفريقيا	**11 629**	**12 691**	**13 333**	**15**
جنوب أفريقيا	6 383	7 497	6 914	8
المغرب	1 034	1 021	2 730	164
مصر	2 230	2 055	2 183	(2)
كينيا	197	193	335	70

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2021. تحسب الأرقام على أنها مجموع طلبات براءات الاختراع المقدمة من المقيمين وغير المقيمين.

(30) Toby Shapshak, "South Africa is now a major hub for big tech's cloud data centers", Quartz Africa, 20 March 2019.

(31) المرجع نفسه.

(32) World Bank, "Patent applications, residents" and "Patent applications, nonresidents", World Development Indicators database, 2021.

(33) Payce Madden, "Figure of the week: patent policies and their effects on African innovation", Brookings Institution, 23 January 2020.

36 - وتعوق هذه التحديات تنفيذ الغاية 9-ب من الأهداف (دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية) كما يتبين من حقيقة أن أفريقيا لم تُبلّغ إلا عن نصف القيمة المضافة من صناعات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كمتوسط عالمي في عام 2017 (انظر الشكل 14)، رغم الزيادة السريعة في عدد مراكز التكنولوجيا (انظر الشكل 15)[34]. وبما أن صناعات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ترتبط بزيادة الكثافة التكنولوجية وإنتاجية اليد العاملة، فإن القيمة المضافة من هذه الصناعات تعكس أثر الابتكار[35].

الشكل 14

نسبة القيمة المضافة للصناعات التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة

(بالنسبة المئوية)

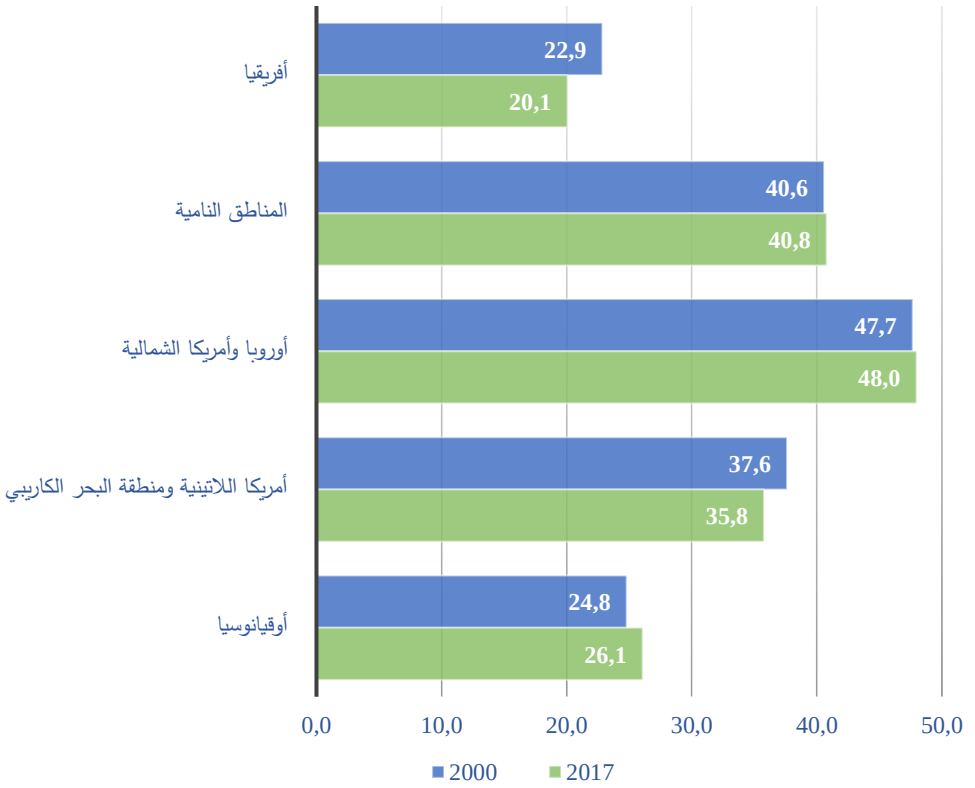

المصدر: قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية، البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة: المؤشر 9-ب-1

(34) قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة. البيانات الأصلية من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، قاعدة بيانات مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي، 2019.

(35) قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية، البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة: المؤشر 9-ب-1

الشكل 15

البلدان الأفريقية التي تضم أكبر عدد من مراكز التكنولوجيا

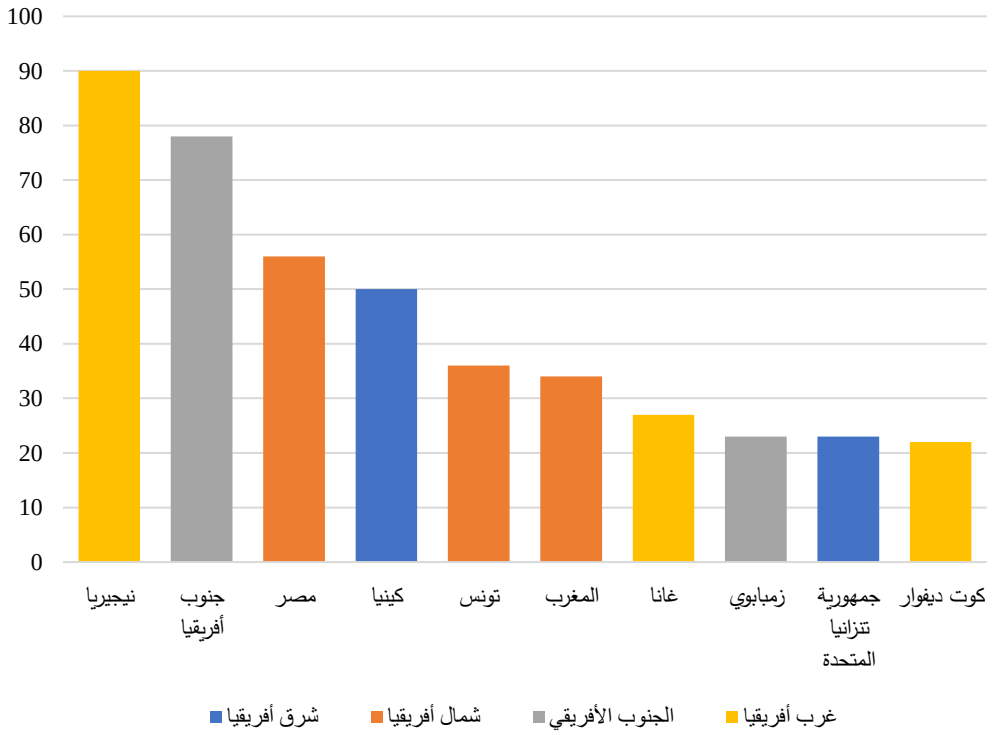

المصدر: AfriLabs و Briter Bridges، 2019

37 - والبنى التحتية والتكنولوجيا عاملان أساسيان أيضا للتمكن من توفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع (الغاية 7-ب من الأهداف)، وهما يكتسيان أهمية خاصة في أفريقيا حيث الطلب على الكهرباء مرتفع في كثير من الأحيان وتوافرها محدود جدا. واستنادا إلى البيانات المتاحة، كانت قدرة توليد الكهرباء المتجددة في أفريقيا هي الأدنى في العالم حيث بلغت 36,4 واط للشخص الواحد في عام 2018، أي أعلى بقليل من متوسط أقل البلدان نموا البالغ 34 واط للشخص الواحد (انظر الشكل 16). وكانت منطقة الجنوب الأفريقي المنطقة الوحيدة التي شهدت تقدما كبيرا في تنفيذ هذه الغاية.

الشكل 16

قدرة توليد الكهرباء المتجددة المستخدمة

(واط للفرد الواحد)

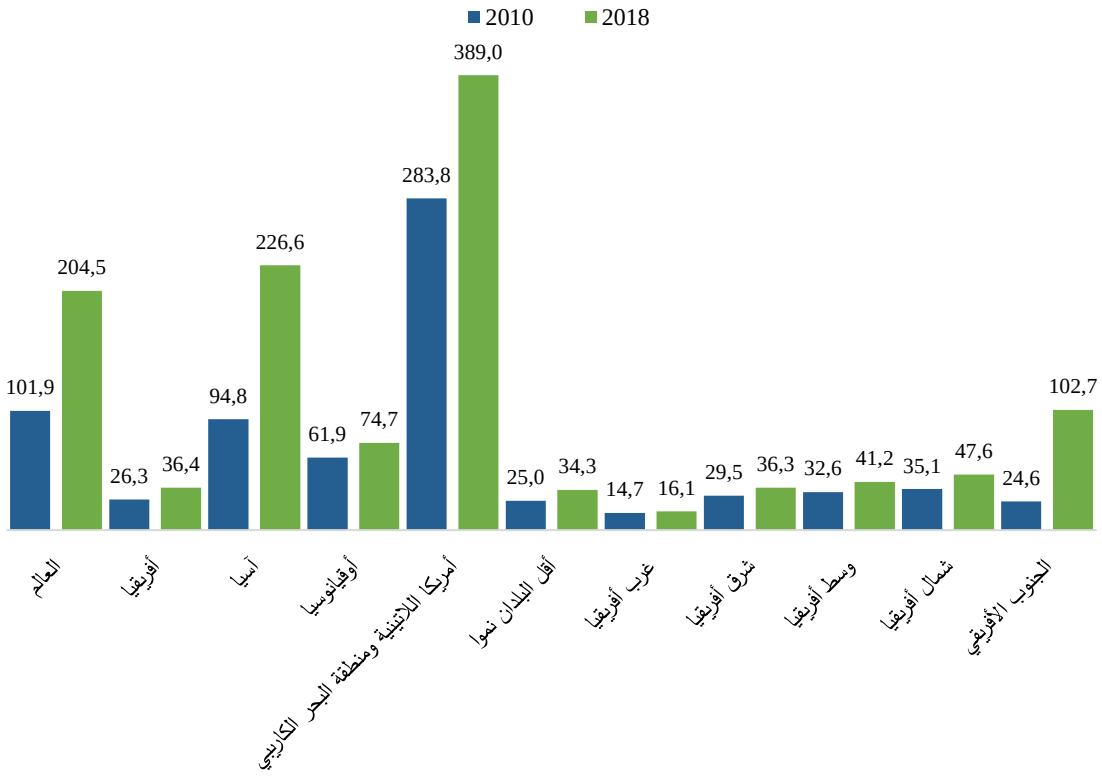

المصدر: قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية، البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة: المؤشر 9-ب-1

38 - وإلى جانب خدمات الطاقة المتجددة، فإن تحسين البنى التحتية والتحسينات التكنولوجية عوامل محورية في توفير خدمات الصحة العامة. وقد استغلّت البلدان الأفريقية الاضطرابات الناجمة عن كوفيد-19 وأطلقت أكثر من 120 ابتكارا في مجال التكنولوجيا الصحية، تتراوح بين الترصد وتتبع المخالطين، وإشراك المجتمعات المحلية، والعلاج، والنظم المختبرية، والوقاية من العدوى ومكافحتها[36].

جيم - تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

39 - يسعى الهدف 17 والمؤشر 8-أ من الأهداف إلى تسخير الدور الحاسم للتجارة تسخيرا كاملا باعتبارها محركا للنمو الشامل والتنمية المستدامة. وتعزيز التدفقات التجارية، بما في ذلك التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، من بين العناصر الرئيسية التي تقوم عليها خطة عام 2063، التي أولت الأولوية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز التحول الهيكلي والنمو الشامل.

(36) WHO Regional Office for Africa, “COVID-19 spurs health innovation in Africa”, 29 October 2020.

40 - ويقيّم هذا الفرع الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية من أجل الوفاء بالالتزامات المتصلة بالتجارة في إطار أهداف التنمية المستدامة بتحليل مؤشرات مثل المتوسط المرجح للتعريفات على الصعيد العالمي (المؤشر 17-10-1) وحصة البلدان النامية وأقل البلدان نموا من الصادرات العالمية (المؤشر 17-11-1). ويجري تحليل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نظرا لمساهمتها في بناء نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وقائم على القواعد، وتركيز خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على دعم التكامل الإقليمي في أفريقيا.

41 - وتشير بيانات البنك الدولي عن المتوسطات التعريفية المرجحة في جميع أنحاء العالم إلى انخفاض التعريفات التدريجي من 3,3 في المائة في عام 2010 إلى 2,6 في المائة في عام 2017[37]. ومع ذلك، تميل التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية وغير الزراعية على السواء إلى أن تكون أعلى في البلدان الفقيرة[38]. وفي عام 2017، بلغ متوسط معدل التعريفة الجمركية 9,8 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، وهو معدل أعلى بكثير من متوسط المعدل البالغ 2 في المائة بين البلدان المرتفعة الدخل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء بعض من أعلى رسوم الاستيراد، حيث أبلغت عدة بلدان عن معدل تعريفي يزيد متوسطه على 15 في المائة (انظر الشكل 17). وبالمقارنة، فإن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ لديها واحد من أدنى متوسطات معدلات التعريفة الجمركية حيث بلغ 2,5 في المائة في عام 2017[39].

(37) World Bank, "Tariff rate, applied, weighted mean, all products (percentage)", World Development Indicators database, 2020.

(38) UNCTAD, *SDG Pulse 2020: UNCTAD Takes the Pulse of the SDGs* (United Nations publication, 2020), chap. II.

(39) World Bank, "Tariff rate, applied, weighted mean, all products", World Development Indicators database, 2020.

الشكل 17

المتوسط المرجح لمعدل التعريفة المطبق على جميع المنتجات للفترة 2010-2017

(بالنسبة المئوية)

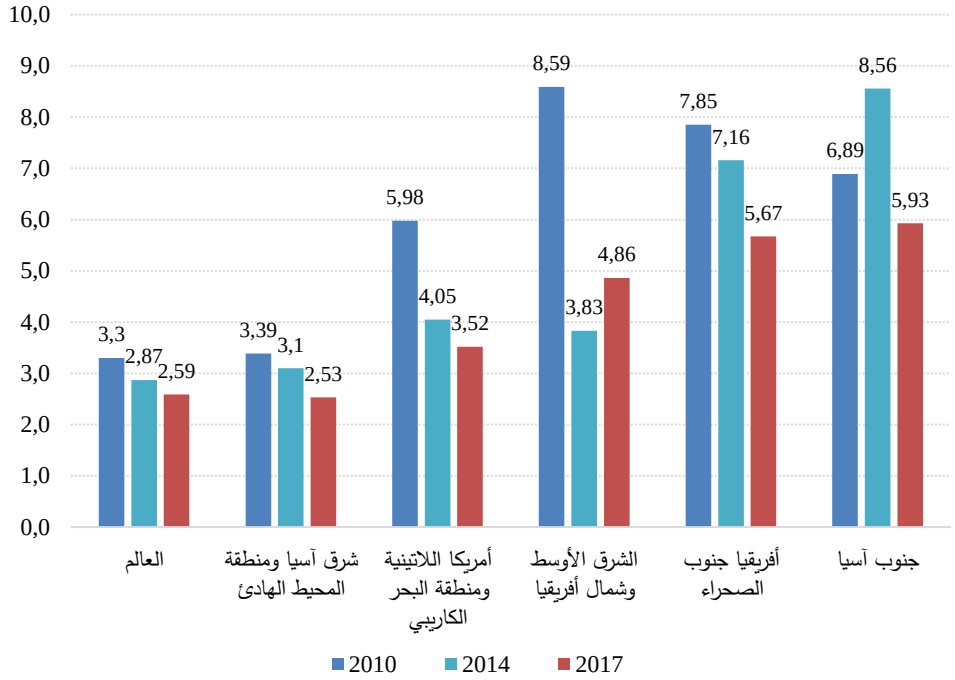

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2020.

42 - وللتدابير غير التعريفية أثر كبير على وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق على الصعيدين العالمي والإقليمي[40]. ويمكن أن تكسب البلدان الأفريقية نحو 20 بليون دولار سنويا من خلال التصدي للتدابير غير التعريفية داخل أفريقيا[41]. وقد أطلق الأونكتاد والاتحاد الأفريقي منصة إلكترونية للمساعدة في إزالة الحواجز غير التعريفية في أفريقيا[42].

43 - وحتى الآن، لم يمنح سوى 13 بلدا أفضليات بموجب نظام الأفضليات المعمم لتيسير الصادرات من البلدان النامية إلى أسواق التصدير الرئيسية[43]، تنفيذا للغاية 17-12 من الأهداف (التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية). وأظهرت التعريفات التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو على الصادرات من أقل البلدان نموا انخفاضا من 5,1 في المائة إلى 4,2 في المائة بين عامي 2008 و 2018.

(40) Njuguna Ndung'u and others, "Policy brief: Africa's diversification and its trade policy transformation", G20 Insights, 2020.

(41) David Vanzett and others, "Non-tariff measures: lifting CFTA and ACP trade to the next level", UNCTAD Research Paper, No. 14 (United Nations, 2019).

(42) UNCTAD, "Online tool to remove trade barriers in Africa goes live", 17 January 2020.

(43) انظر https://unctad.org/topic/trade-agreements/generalized-system-of-preferences.

وشهدت جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى القيود على الصادرات، حيث فرضت البلدان المتقدمة في عام 2018 تعريفات متوسطة بلغت 9,5 في المائة و 7,1 في المائة على التوالي (انظر الشكل 18)[44].

44 - وتميل التجارة فيما بين الاقتصادات المتقدمة في بلدان الشمال إلى أن تكون أقل تقييدا، حيث بلغ متوسط التعريفات 1,5 في المائة في عام 2018. بيد أن البلدان النامية مثقلة بارتفاع التعريفات، حتى بالنسبة للتجارة داخل المنطقة. وسجلت جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى متوسط للتعريفات داخل المنطقة في عام 2018، حيث بلغ 5,7 في المائة و 2,3 في المائة على التوالي، وهو أعلى بكثير من المناطق الأخرى (انظر الشكل 19). بيد أن التعريفات داخل المنطقة انخفضت في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 43 في المائة من 4 في المائة في عام 2008 إلى 2,3 في المائة في عام 2018[45].

الشكل 18

متوسط تعريفات التصدير التي طبقتها البلدان المتقدمة، 2008 و 2018

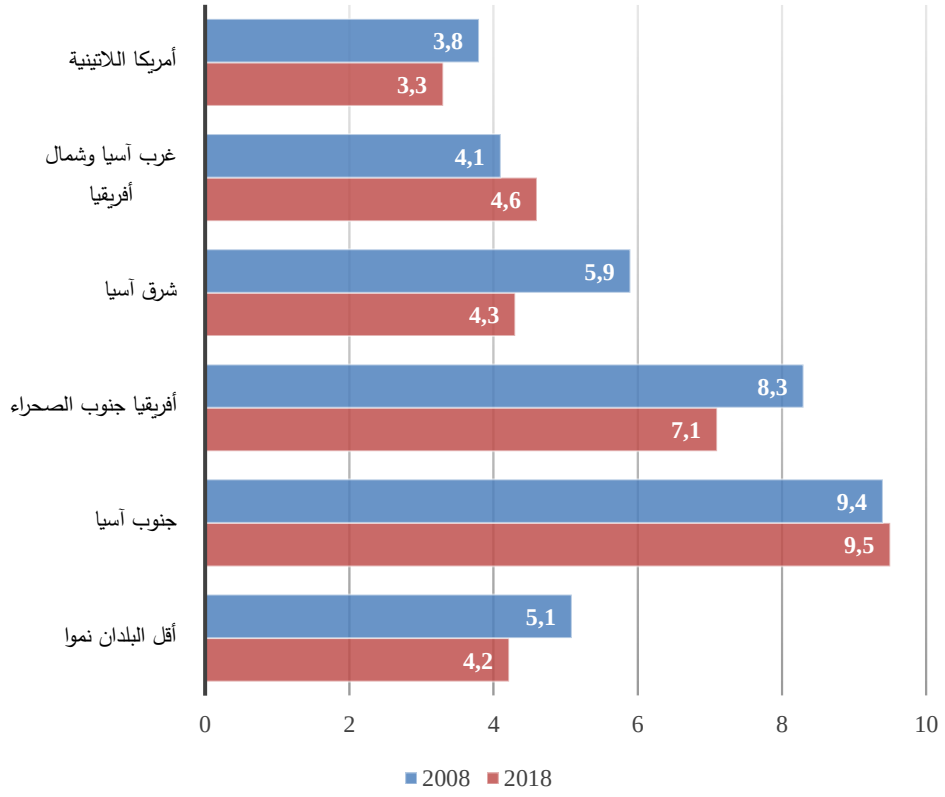

المصدر: UNCTAD, *Key Statistics and Trends in Trade Policy, 2019*.

(44) *SDG Pulse 2020*, chap. II.

(45) *Key Statistics and Trends in Trade Policy 2019: Retaliatory Tariffs between the United States and China,* (United Nations publication, 2020).

الشكل 19

متوسط التعريفات داخل المنطقة، 2008 و 2018

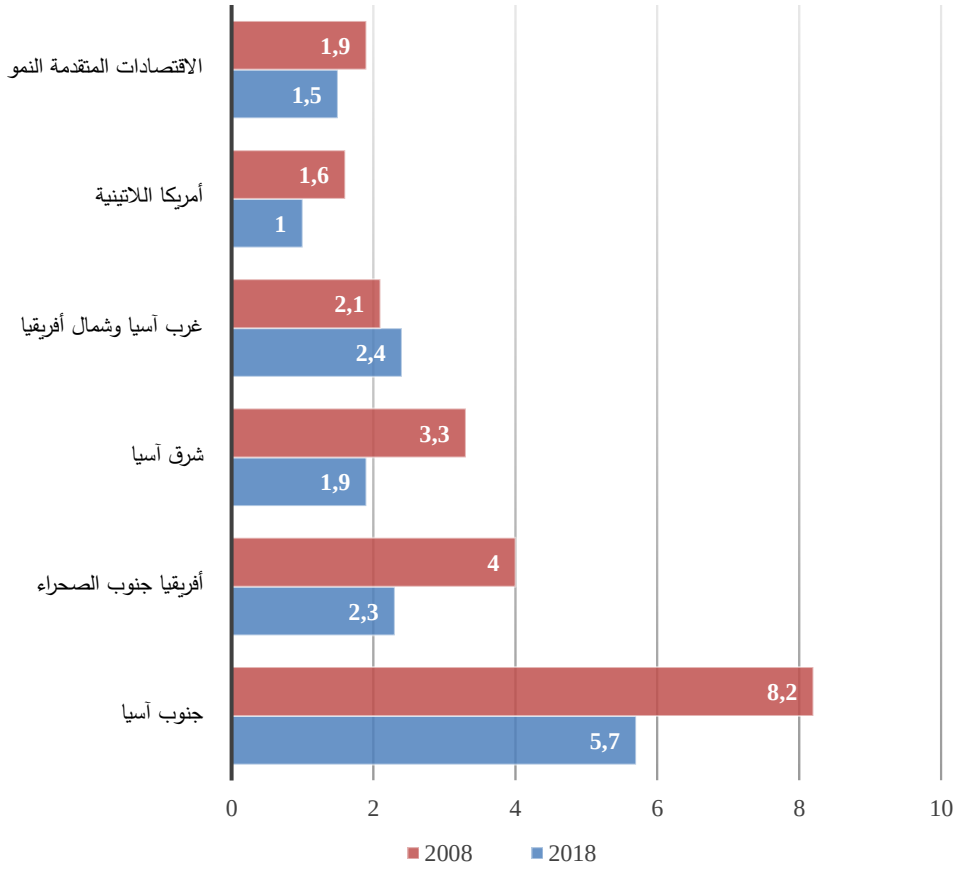

المصدر: UNCTAD, *Key Statistics and Trends in Trade Policy, 2019*.

45 - وتشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[46] إلى أنه في عام 2018، وهو آخر عام توافرت عنه البيانات، بلغت قيمة إجمالي التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة من جميع الجهات المانحة الرسمية 57,9 بليون دولار، بعد أن كانت 50,8 بليون دولار في عام 2016 و 57,8 بليون دولار في عام 2017. ومن هذا المبلغ، وُجّه مبلغ 21,2 بليون دولار، أو 37 في المائة، إلى أقل البلدان نموا (انظر الشكل 20)، بعد أن كان هذا المبلغ 18,8 بليون دولار، أو 32 في المائة، في عام 2017، وهو ما يمثل تقدما نحو تحقيق الغاية 8-أ من الأهداف (زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً). وظلت أفريقيا من بين أكبر البلدان المتلقية للمعونة لصالح التجارة، حيث بلغت نسبتها 36 في المائة (20,9 بليون دولار) في عام 2018 (انظر الشكل 21). وفي العقد الذي سبق عام 2016، زادت الالتزامات ضمن مبادرة المعونة لصالح التجارة بأكثر من الضعف[47].

(46) OECD, Aid-for-Trade Statistical Queries database. متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/aft/aid-for-tradestatisticalqueries.htm.

(47) ECA/RFSD/2019/8.

الشكل 20

مجموع التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة، حسب فئة دخل البلد المتلقي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

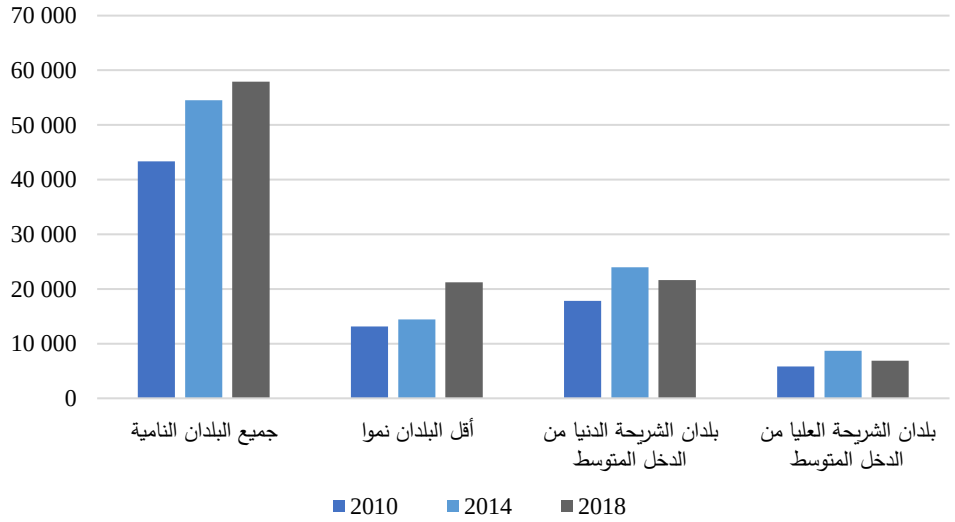

المصدر: تحليل يستند إلى إحصاءات مبادرة المعونة لصالح التجارة التي أعدّتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: تشمل مدفوعات مبادرة المعونة لصالح التجارة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من جميع الجهات المانحة الرسمية.

الشكل 21

حصة البلدان النامية من التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

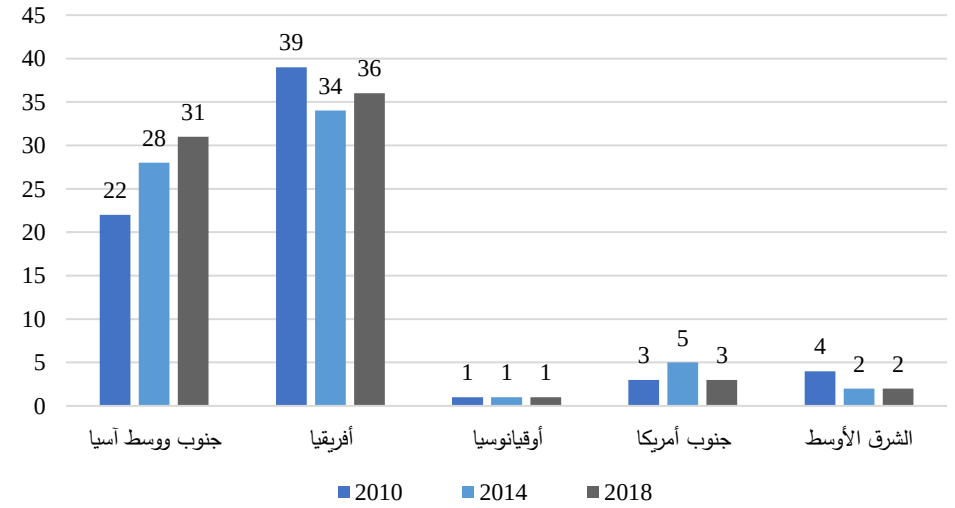

المصدر: تحليل يستند إلى إحصاءات مبادرة المعونة لصالح التجارة التي أعدّتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: تشمل مدفوعات مبادرة المعونة لصالح التجارة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من جميع الجهات المانحة الرسمية.

46 - وخُصّصت الحصة الأكبر من التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة لأفريقيا في عام 2018 لقطاع الطاقة، حيث بلغت نسبتها 33 في المائة؛ ومن ثم قطاع الزراعة، بنسبة 24 في المائة؛ وتلاهما قطاع النقل والتخزين، بنسبة 13 في المائة، وأخيرا الخدمات المصرفية والمالية، بنسبة 10 في المائة[48]. وانخفضت مدفوعات المعونة لصالح التجارة لمشاريع تيسير التجارة انخفاضا حادا بين عامي 2015 و 2017، من 228,9 إلى 132,9 مليون دولار. واجتذبت إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، ومصر، والمغرب أكبر قدر من الدعم في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة في أفريقيا[49].

47 - ورغم التقدم المحرز في مبادرة المعونة لصالح التجارة، لم تتعدّ حصة أقل البلدان نموا في صادرات السلع العالمية 0,89 في المائة عام 2015 قبل أن ترتفع قليلا لتبلغ 0,98 في المائة عام 2018، وبعد أن بلغت 189 بليون دولار في عام 2011 (سنة الأساس) ارتفعت إلى 192 بليون دولار عام 2018، قبل أن تنخفض إلى 181 بليون دولار عام 2019. ويشير ذلك إلى أن هدف مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020 (الهدف 17-11 من الأهداف) لن يتحقق[50]. ولا تزال صادرات أقل البلدان نموا تواجه ظروفا غير مؤاتية في الأسواق[51] وصعوبات في الامتثال لشروط الحصول على المعاملة التفضيلية[52].

48 - وفي عام 2020، استمر هذا الاتجاه بسبب انكماش التجارة العالمية بنسبة قُدرت بنحو 7 في المائة، حيث يبدو أن التجارة في البلدان المتقدمة النمو قد انخفضت بشكل أسرع قليلا. وتراجعت التجارة في البلدان الأفريقية تراجعا كبيرا، مدفوعا بانخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية[53]. وانخفضت صادرات أفريقيا بوجه خاص، حيث ناهز الانخفاض 3,9 في المائة في عام 2019، مع توقّع انكماش آخر بنسبة 3,1 في المائة في النصف الأول من عام 2020[54]، يدفعه ضعف الطلب على السلع الأساسية الأولية[55] وانهيار أسعار النفط[56]. ومن المتوقع أن يزداد هذا التوقع سوءا بسبب أثر جائحة كوفيد-19.

49 - وتتمتّع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بإمكانات كبيرة فيما يخص تنويع الاقتصادات الأفريقية وزيادة قدرتها التنافسية وإدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مما يزيد من وفورات الحجم ويجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة.

50 - ومع ذلك، ارتفعت التجارة بين البلدان الأفريقية إلى 16,1 في المائة من إجمالي التجارة الأفريقية في عام 2018 (159,1 بليون دولار)، بعد أن كانت 15,5 في المائة في عام 2017[57]. وفي حين لا تزال

(48) المرجع نفسه.

(49) ECA and World Trade Organization, "An inclusive African Continental Free Trade Area: aid for trade and the empowerment of women and young people", 2019.

(50) *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: الطاقات الإنتاجية للعقد الجديد* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(51) المرجع نفسه.

(52) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(53) UNCTAD, "Global trade update", October 2020.

(54) *Trade and Development Report 2020: from Global Pandemic to Prosperity for All – Avoiding Another Lost Decade* (United Nations publication, 2020).

(55) *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020*.

(56) African Union Commission and OECD, *Africa's Development Dynamics 2021*.

(57) Africa Export-Import Bank, *African Trade Report 2019: African Trade in a Digital World* (Cairo, 2019).

هذه النسبة أقل بكثير مما هي عليه في أوروبا (68 في المائة) وآسيا (59 في المائة)[58]، تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستزيد قيمة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة تتراوح بين 15 في المائة (50 بليون دولار) و 25 في المائة (70 بليون دولار) بحلول عام 2040 بإلغاء 90 في المائة من التعريفات الجمركية على السلع وخفض التكاليف التجارية. ومن المتوقع أيضا أن تعزز المنطقة المشاركة الاقتصادية للشباب والنساء. وتمثل النساء أكثر من 70 في المائة من التجار غير الرسميين عبر الحدود[59]الذين يمكنهم الاستفادة من الدعم الذي تقدّمه المنطقة لصغار التجار والتجار عبر الحدود وصغار المزارعين[60].

51 - وتشير البيانات الواردة من صندوق النقد الدولي إلى أن الصادرات داخل أفريقيا شكلت 20 في المائة من إجمالي الصادرات من أفريقيا جنوب الصحراء إلى العالم في عام 2019 بعد أن كانت 18 في المائة في عام 2010[61]. وتمثل الصادرات والواردات داخل أفريقيا 3,3 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي، مما يظهر الإمكانات الهائلة غير المستغلة في هذا المجال.

52 - وظلت حصة أفريقيا من إجمالي التجارة العالمية منخفضة في العقد الماضي، فقد ارتفعت نسبة الصادرات من 2,3 في المائة عام 2010 إلى 2,5 في المائة عام 2015 ثم انخفضت إلى 2,2 في المائة عام 2019. ولا يزال أداء أفريقيا التجاري يعتمد اعتمادا كبيرا على تغيّر أسعار السلع الأساسية، ولا تزال المشاركة في التجارة العالمية راكدة في معظمها. ويبين الشكلان 22 و 23 حصة أفريقيا جنوب الصحراء من الصادرات والواردات العالمية.

(58) *Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rule of Origin for Enhanced Intra-African Trade* (United Nations publication, 2019).

(59) United Nations Development Programme and the African Continental Free Trade Area Secretariat, *The Futures Report: Making the AfCFTA Work for Women and Youth* (2020).

(60) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "Opportunities for women entrepreneurs in the context of the African Continental Free Trade Area", June 2019.

(61) إدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي. متاح على الرابط التالي: https://data.imf.org/?sk=9d6028d4-f14a-464c-a2f2-59b2cd424b85 (تم الاطلاع عليه في 4 شباط/فبراير 2021).

الشكل 22

حصة التجارة الأفريقية في الواردات والصادرات العالمية

(بالنسبة المئوية)

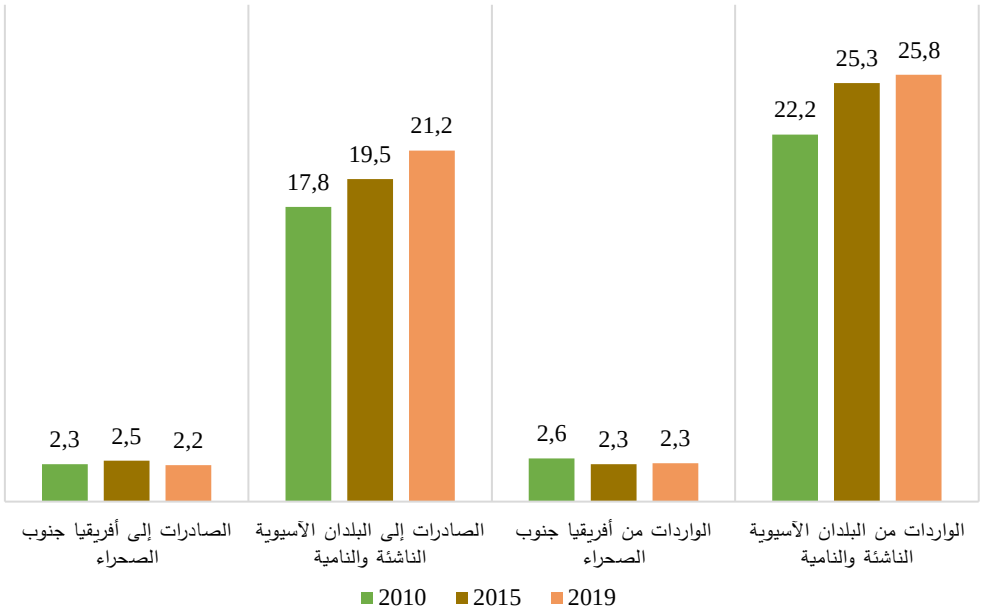

المصدر: إدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي.

الشكل 23

حصة التجارة داخل المنطقة الواحدة في إجمالي التجارة، 2019

(بالنسبة المئوية)

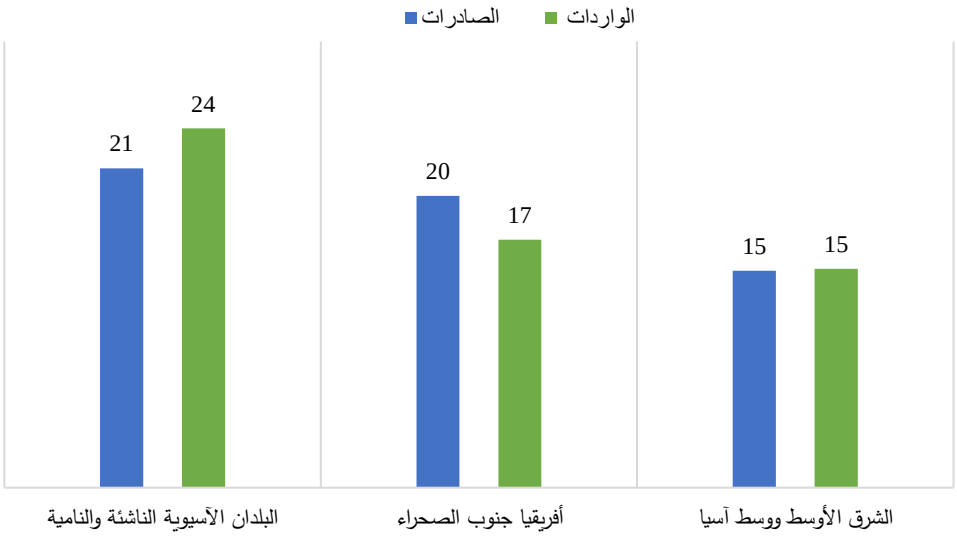

المصدر: إدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي.

دال - اتساق السياسات وتولّي البلدان زمامها وإقامة الشراكات

53 - في حين لا توجد حتى الآن إحصاءات رسمية للأمم المتحدة تسمح بقياس تعزيز اتساق السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة (الغاية 17-14 من الأهداف)[62]، قيّم مؤشّر اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة[63] في عام 2019 ما مجموعه 148 بلدا على مقياس من صفر إلى 100 فيما يتعلّق بما عدده 19 سياسة عامة و 57 متغيرا.

54 - وإلى جانب جنوب آسيا، تتجمع البلدان الأفريقية في أسفل السلّم (انظر الشكل 24). وفي عام 2019، لم تكن هناك بلدان أفريقية في المجموعة العليا أو المتوسطة في الترتيب استنادا إلى المؤشر (أي بين 60 و 100) وكان ترتيب أربعة بلدان فقط في المجموعة المتوسطة الدنيا (بين 40 و 60): موريشيوس (57,44) وجنوب أفريقيا (54,15) وكابو فيردي (52,92) والسنغال (48,57). وتحتل موريشيوس (57,44) المرتبة الأعلى والسودان (30,39) المرتبة الدنيا بين البلدان الأفريقية.

الشكل 24

مؤشّر اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة لعام 2019

(مقياس 0-100)

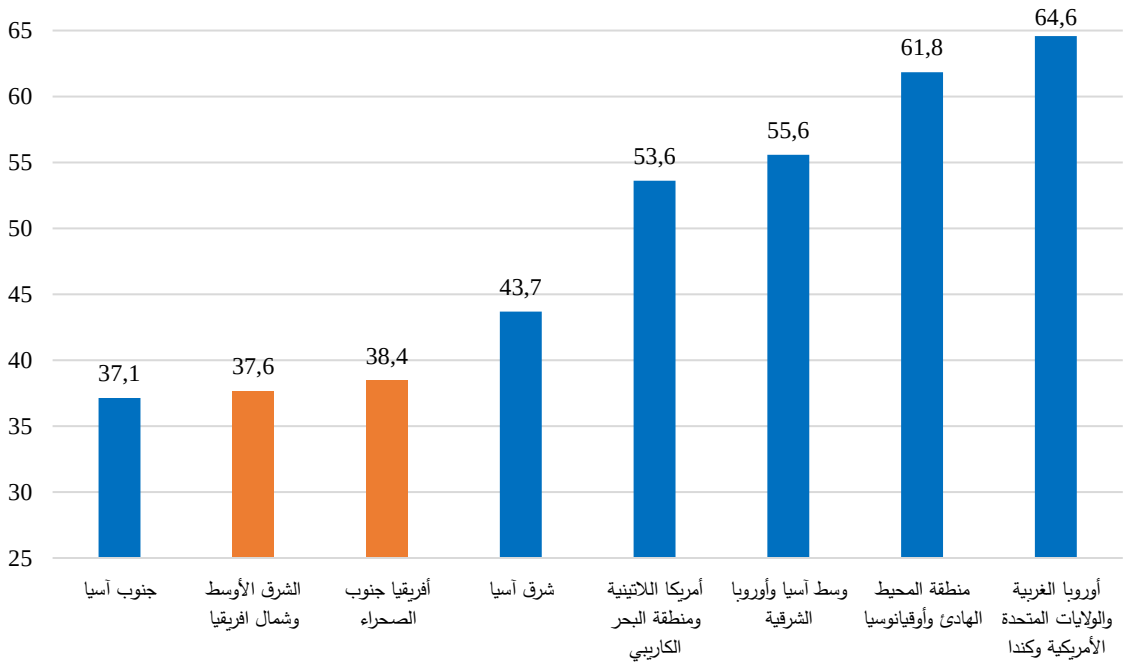

المصدر: Coordinadora de ONG para el Desarrollo and Spanish Network for Development Studies.

(62) يقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريق عمل معني بوضع مؤشرات للهدفين 17 و 14 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبت أهميته الحاسمة بمجرد توافرها. ويستخدم هذا الفرع من التقرير متغيرا غير مباشر لحساب التقدم المحرز حتى الآن.

(63) أعدّت المؤشر مجموعة جامعة للمنظمات الإنمائية الإسبانية غير الحكومية (Coordinadora de ONG para el Desarrollo) بالتعاون مع الشبكة الإسبانية للدراسات الإنمائية. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن مكونات ومنهجية المؤشر على الرابط https://www.icpds.info/en.

55 - وفيما يتعلق بتولي زمام السياسات الإنمائية على الصعيد الوطني (الغاية 17-15 من الأهداف)، يجري قياس التقدم المحرز استنادا إلى مؤشر مركب يحلل مدى استخدام مقدمي خدمات التعاون الإنمائي لأطر النتائج وأدوات التخطيط التي وضعتها البلدان عن طريق تجميع الأهداف ومؤشرات النتائج المستمدة من أطر النتائج القطرية واستخدام البيانات والنظم الحكومية في رصد النتائج[64]. واستنادا إلى البيانات المتاحة عن 38 بلدا أفريقيا[65]، كان المتوسط في أفريقيا في عام 2018 أعلى من المتوسط العالمي (66 في المائة مقارنة بنسبة 63 في المائة).

56 - وفيما يتعلق بإقامة الشراكات، لا تتوافر بيانات شاملة عن تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الغاية 17-16 من الأهداف). وبالتالي، فإن تقييم أثر الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الأهداف سيعتمد على المنصة الإلكترونية لتسجيل الالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تديرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي التعامل مع الأرقام على أنها مؤشر على التوزيع العالمي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويقاس التقدم المحرز نحو الالتزام بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بالمبلغ الملتزم به للشراكات بدولارات الولايات المتحدة (المؤشر 17-17-1 من الأهداف).

57 - وتشدد خطة عام 2030 على أن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين[66] هي أدوات مهمة لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتصل هدف إقامة الشراكات بخطة عام 2063، ولا سيما من خلال التطلّع السادس في الخطة (أفريقيا التي تتمحور تنميتها حول الإنسان، وتعتمد على إمكانات الأفارقة، ولا سيما النساء والشباب، وتعتني بالأطفال).

58 - وحتى كانون الثاني/يناير 2021، كان عدد الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين المسجلة على المنصة الإلكترونية قد بلغ 337 5 شراكة، ومع ذلك كانت أفريقيا محط تركيز 527 شراكة منها فقط (9,9 في المائة). ويكشف تحليل التوزيع العالمي للشراكات/المبادرات (انظر الشكل 25) التي سُجّلت على أنها تساهم في تحقيق الأهداف أن الهدف 14 يحظى بأكبر عدد من المبادرات يليه الهدف 17، حيث يمثلان ما نسبته 37,5 في المائة و 23,2 في المائة من مجموع المبادرات. وكان للأهداف 9 و 10 و 16 أدنى عدد من الشراكات/المبادرات، حيث بلغت نسبة الشراكات التي تُعنى بهذه الأهداف 9,2 في المائة و 9,7 في المائة و 11,6 في المائة على التوالي. وتظهر البيانات تباينا أكبر في أفريقيا منه على الصعيد العالمي.

(64) لمزيد من المعلومات حول هذا المؤشر، راجع قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية، البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة: المؤشر 9-ب-1.

(65) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة المفتوح، متاح على الرابط التالي: www.sdg.org/datasets/indicator-17-15-1-extent-of-use-of-country-owned-results-frameworks-and-planning-tools-by-providers-of-development-cooperation-data-by-recipient-percent--4/explore?location=7.450197%2C-11.580767%2C3.93.

(66) الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين هي شراكات تقوم بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية لجمع وتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية.

الشكل 25

توزيع الشراكات/المبادرات عبر أهداف التنمية المستدامة

(بالنسبة المئوية)

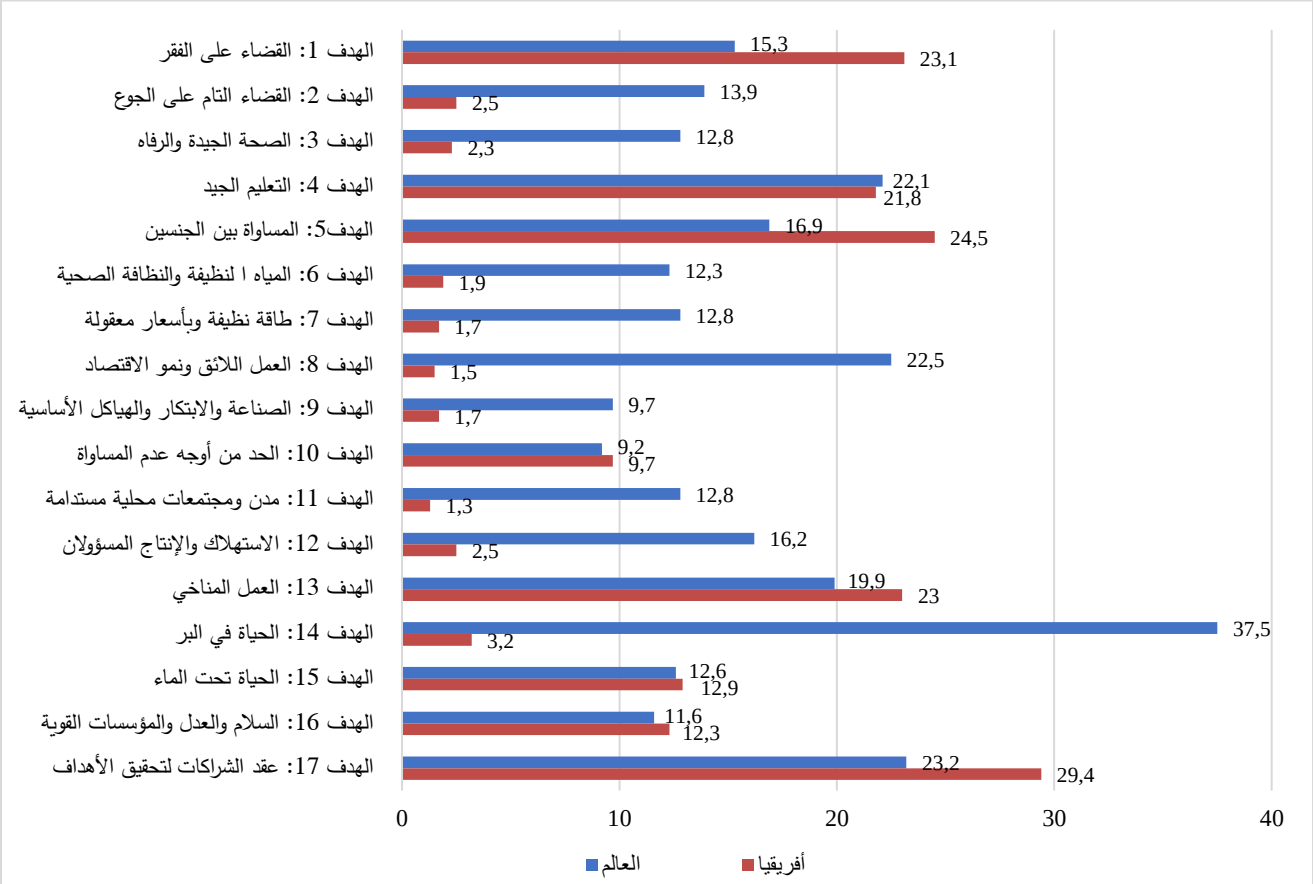

المصدر: الأمم المتحدة، شراكات من أجل منصة أهداف التنمية المستدامة على الإنترنت.

59 - وقد ينجم الاختلاف في عدد الشراكات عن مؤتمرات الأمم المتحدة، التي غالبا ما يكون لها موضوع أو تركيز يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والتي تكون قد استخدمت لتسجيل الالتزامات/الشراكات، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية لعام 2014، والمؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام لعام 2016، ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة لعام 2017. ويشير مزيد من التحليل إلى تفاوت التوزيع الجغرافي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بين المناطق، حيث يركز 9,9 في المائة منها على أفريقيا، وهي نسبة أعلى من نسبة الشراكات التي تركّز على آسيا (5,4 في المائة) أو أمريكا اللاتينية (4,3 في المائة). واستنادا إلى البيانات المتاحة، لا يمكن تحديد حجم المشاركة، ولا سيما ما إذا كانت هذه الشراكات شراكات عالمية أو إقليمية أو وطنية.

60 - ويعكس توزيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في أفريقيا تباينا أكبر فيما يخص مختلف أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالمستوى العالمي. فالعدد الأكبر من الشراكات التي تركز على أفريقيا يُعنى بالهدفين 17 و 5، حيث تبلغ نسبة هذه الشراكات 29 في المائة و 25 في المائة لكل هدف على التوالي. أما الأهداف 1 و 3 و 4، فبلغت نسبة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تُعنى بها 23 في المائة و 23 في المائة و 22 في المائة. وفي المقابل، لم تبلغ الشراكات/المبادرات التي تُعنى بالأهداف 7 و 8 و 9 و 11 نسبة 2 في المائة.

61 - وتُعنى عدد كبير من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بالهدف 5، على الصعيد العالمي (16,9 في المائة) وفي أفريقيا (24,5 في المائة). فالاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية من أجل تسخير إمكانات المرأة والشباب، التي هي في صميم أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وقد عزّزت الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الإقليمي تنفيذ البرامج الزراعية المستدامة وحسنت دور المرأة في الإنتاج الزراعي، وساهمت في تحقيق الهدفين 5 و 17.

62 - وفيما يتعلق بتعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني (الغاية 17-17 من الأهداف)، أسهمت الشراكات بين الدول الأفريقية وكذلك بين أفريقيا والمنظمات الأخرى في التنمية البشرية، وخلق فرص العمل، وفي الإنتاج الزراعي. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة ازرعوا أفريقيا، وهي برنامج تابع لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بحشد استثمارات القطاع الخاص في الزراعة وساعدت البلدان على تحقيق إمكانات النمو وخلق فرص العمل في القطاع الزراعي[67]. وعلى مدى العامين الماضيين، نجحت منظمة ازرعوا أفريقيا في تيسير حشد ما مجموعه 450 مليون دولار من خلال 20 ورقة شروط للمستثمرين تساعد على هيكلة التزامات الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية الرئيسية، بما في ذلك الأرز والماشية وفول الصويا ومنتجات الألبان والطماطم وجوز المكاداميا والبستنة في جميع أنحاء إسواتيني، وأوغندا، وغانا، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا. ومنظمة ازرعوا أفريقيا هي حاضنة أعمال تجارية ترمي إلى تطوير نماذج أعمال شاملة للجميع تخلق فرص عمل وتزيد من دخل صغار المزارعين. وفي آخر تقييم سنوي لهذه الالتزامات أُجري في عام 2020، تم تحويل 2,3 بليون دولار من أصل التزامات استثمارية أصلية بلغت 10 بلايين دولار إلى استثمارات فعلية، واستفاد منها أكثر من 10 ملايين مزارع من صغار المزارعين، ووفّرت 000 88 فرصة عمل جديدة في الزراعة[68].

63 - وكان التعاون مع الشركاء الرئيسيين في التنمية أساسيا. فعلى سبيل المثال، في إطار الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ومن ضمن المجال ذو الأولوية "الاستثمار في الموارد البشرية: التربية والعلوم والتكنولوجيا وتنمية المهارات"، على النحو المبين في الإعلان المشترك للقمة الخامسة للاتحاد

(67) تندمج مبادرة ازرعوا أفريقيا في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وهي تنفذ أطر شراكة الأعمال التجارية الزراعية القطرية، التي تعد أداة لبناء الشراكات في مجال الأعمال التجارية الزراعية تدعم الأهداف الوطنية للتحول الزراعي.

(68) African Union Development Agency–NEPAD, *AUDA-NEPAD 2020 Annual Report* (Midrand, South Africa, 2020). انظر أيضا www.growafrica.com.

الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعقودة في عام 2017[69]، استفاد 27 بلدا[70] من برنامج قدّم الدعم لما عدده 897 40 شابا أفريقيا من خلال أنشطة التعليم المهني وتنمية المهارات، وصرف 274,2 مليون يورو حتى كانون الأول/ديسمبر 2019. وخلال الفترة من 2014 إلى 2019، استفاد حوالي 000 26 طالب أفريقي من التبادلات الأكاديمية في إطار برنامج إيراسموس بلاس التابع للاتحاد الأوروبي.

64 - وتفاوتت إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا، على صعيد البلدان والقطاعات على حد سواء، كما هو مبين في الجدول 3، الذي يوفر معلومات عن استثمارات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أربعة قطاعات رئيسية من قطاعات البنية التحتية (الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والمياه والصرف الصحي) في بلدان مختارة على مدى العقد الماضي. وقد اجتذب قطاعا الطاقة والنقل استثمارات كبيرة بين عامي 2010 و 2019، في حين أن قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والصرف الصحي متخلفان عن الركب.

الجدول 3

استثمارات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات البنية التحتية في بلدان أفريقية مختارة للفترة 2010-2019

	الشراكات بين القطاعين العام والخاص			
البلد	*الطاقة*	*تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	*النقل*	*المياه والصرف الصحي*
بوركينا فاسو	45	–	471	–
كابو فيردي	80	25	–	–
كوت ديفوار	896	700	756	–
مصر	3 432	–	648	475
غابون	535	700	690	–
غانا	4 422	742	2 050	126
كينيا	2 385	28	311	–
موريتانيا	–	700	310	–
المغرب	8 817	–	–	354
موزامبيق	712	–	80	–
نيجيريا	950	–	4 209	–
رواندا	592	–	–	60
السنغال	1 164	700	1 035	33
سيراليون	70	–	130	–
الصومال	–	28	452	–

(69) انظر https://africa-eu-partnership.org/en/partnership-and-joint-africa-eu-strategy.

(70) إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وموزامبيق، ونيجيريا.

البلد	الشراكات بين القطاعين العام والخاص			
	الطاقة	*تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	*النقل*	*المياه والصرف الصحي*
جنوب أفريقيا	19 641	230	111	–
تنزانيا	143	28	–	–
زمبابوي	66	–	97	–

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2020.

هاء – تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من خلال إسكات البنادق في أفريقيا

65 – يسلّم الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بالصلة الحاسمة بين السلام والتنمية المستدامة، مؤكدا أن تعزيز مجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمَّش فيها أحد وتخلو من العنف جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة.

66 – وعززت البلدان الأفريقية المؤسسات والهياكل والأطر الإقليمية للتصدي لتحديات السلام والأمن في القارة. ويمثّل الإعلان الرسمي للاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في عام 2013 وخريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لمبادرة إسكات البنادق في أفريقيا لعام 2016، وقد ألزما الدول الأفريقية بإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام 2020 والوصول إلى قارة خالية من النزاعات[71]. والتزم شركاء أفريقيا في التنمية بضمان السلام والأمن في أفريقيا من خلال الالتزام بالصكوك والآليات المتعددة الأطراف لتقديم الدعم في تحقيق الهدف 16[72].

67 – ويمثل الهدف 16 وخريطة الطريق الرئيسية لإسكات البنادق أعلى مستوى من الالتزام في أفريقيا بضمان مجتمعات مسالمة في القارة. والالتزامات المشتركة المحددة في كل من خطة عام 2030 ومبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020 هي تلك التي تستهدف الحد من العنف والوفيات المتصلة بالنزاعات (الغاية 16-1 من الأهداف والتحدي 6 من خريطة الطريق) والحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتدفقات الأسلحة غير المشروعة (الغاية 16-4 من الأهداف والتحديات 3 (أ) و 3 (ب) و 14 من خريطة الطريق). بيد أن النظر في التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف لا يكفي لفهم كامل قصة الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأفريقية الأعضاء وشركاؤها في التنمية من أجل الوصول إلى مجتمعات مسالمة. ويتطلب الفهم المتعمق تحليلا أكثر تفصيلا، وهو ما يتجاوز نطاق هذا التقرير[73].

(71) بالنظر إلى التحديات العديدة المعلقة، تم تمديد مبادرة إسكات البنادق الطموحة لمدة 10 سنوات أخرى، حتى عام 2030، مع إجراء استعراض دوري كل عامين.

(72) تتجسد، هذه الصكوك والآليات في جملة أمور فيما يلي: معاهدة الاتجار بالأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وفي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(73) يمكن الاطلاع على تحليل متعمق للجهود التي تركز على التنمية للحد من النزاعات ومنع نشوبها في تقرير الأمين العام عن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/75/917-S/2021/562).

68 - وشـهدت أفريقيا عموما زيادة في النزاعات العنيفة في السـنوات الأخيرة. وازداد باطراد عدد البلدان الأفريقية المتضـررة من النزاعات المسلحة النشطة وحالات نشوب نزاعات عنيفة وما يتصـل بها من وفيات حتى عام 2020 (انظر الشكلين 26 و 27).

الشكل 26

البلدان التي تشهد نزاعات وعدد النزاعات في أفريقيا، 2016-2019

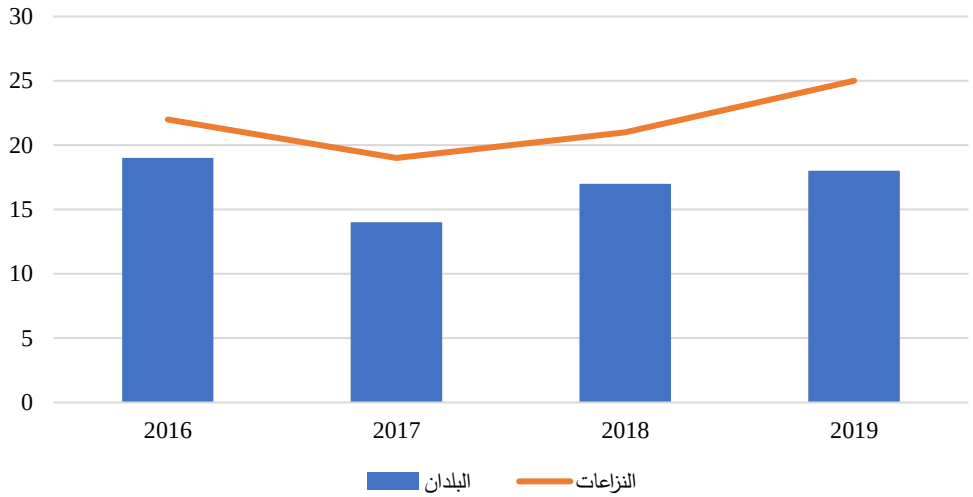

المصدر: قاعدة بيانات النزاعات المسلحة التابعة لبرنامج بيانات النزاعات في أوبسالا التابع لجامعة أوبسالا ومعهد بحوث السلام في أوسـلو، وقاعدة بيانات الوفيات الناجمة عن المعارك التابعة لبرنامج بيانات النزاعات في أوبسـالا، المذكورة في Júlia Palik, Siri Aas Rustad and Fredrik Methi, "Conflict Trends in Africa, 1989–2019", Peace Research Institute Oslo, 2020.

ملاحظة: يمكن أن يشهد بلد أكثر من نزاع في وقت واحد.

69 - وتتغير طبيعة النزاعات في أفريقيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تصـاعد الإرهاب والتطرف العنيف، مما يؤدي إلى وقوع عمليات قتل جماعي، وعمليات اختطاف، وتشـريد، ونزاعات فرعية[74]. وقد أدى العنف المتطرف إلى نشـوء تحديات وفاقمها، من قبيل التوترات بين القبائل، ومحدودية سـلطة الدولة، والهشـاشـة الاقتصـادية والاجتماعية، وزيادة الفقر، وانخفاض القدرة على التكيّف. وكثيرا ما يتحمل المدنيون، ولا سيما النساء، عبئا غير متناسب من عبء العنف المتطرف[75].

(74) Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Yearbook 2020: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford University Press, 2020).

(75) المرجع نفسه.

الشكل 27

عدد أحداث النزاعات العنيفة والوفيات ذات الصلة في أفريقيا، 2017-2020

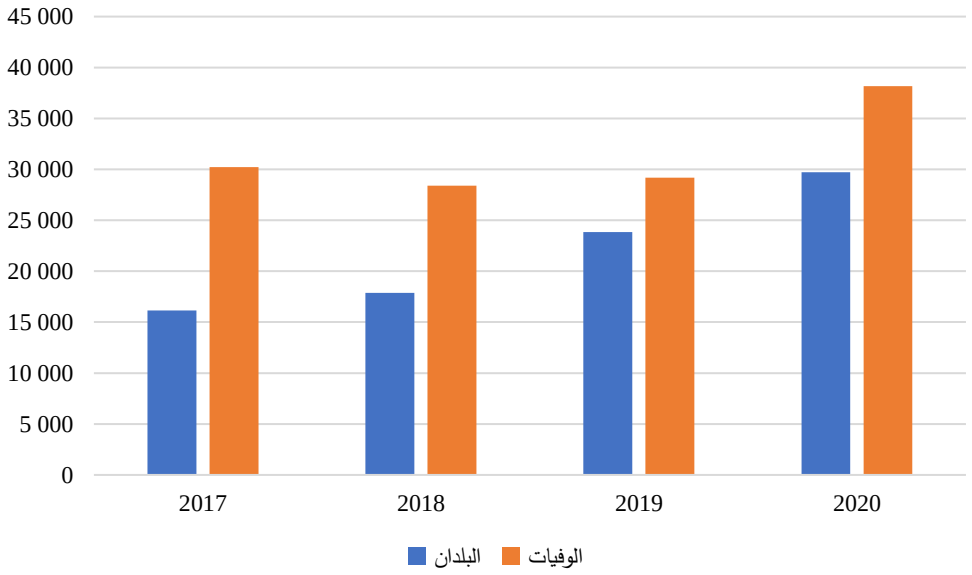

المصدر: مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة ومواقع الأحداث.

70 - والتشريد تبعة أساسية من تبعات النزاعات العنيفة. فعلى سبيل المثال، تشرّد 5 ملايين شخص داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية عام 2019 نتيجة للنزاع وأعمال العنف[76]. وشهدت أفريقيا في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد المشردين داخليا (انظر الشكل 28)، في حين ظلت أعداد اللاجئين ثابتة إلى حد ما.

(76) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Global Trends: Forced Displacement in 2019* (2020).

الشكل 28

عدد النازحين في أفريقيا بسبب النزاع أو أعمال العنف، 2016-2020

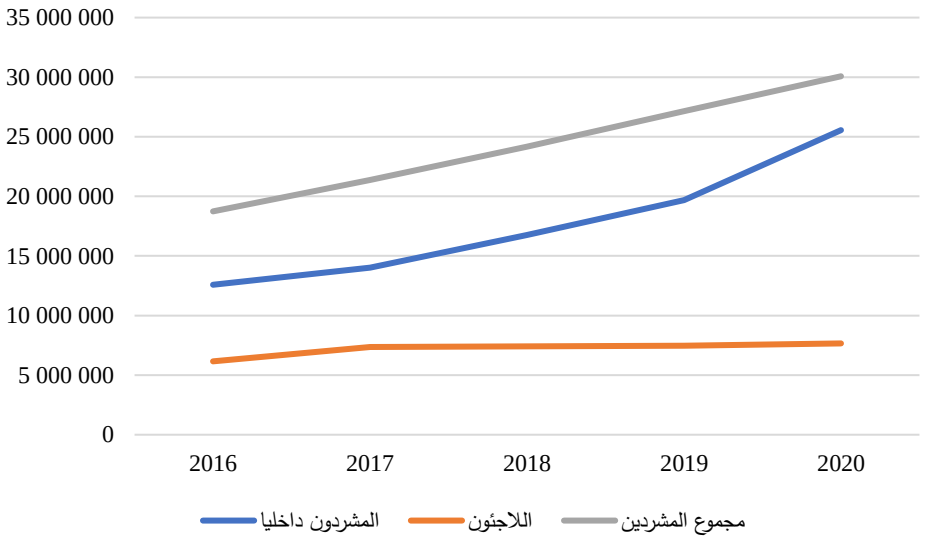

المصدر: مركز رصد التشرد الداخلي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ملاحظة: أرقام المشردين داخليا لعام 2020 أرقام تقديرية.

71 - ورغم المبادرات الملحوظة التي قامت بها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والشركاء في التنمية، لم يخفّ حجم مساهمات التدفقات المالية غير المشروعة في النزاعات والجريمة (المؤشر 16-4-1 من الأهداف) في السنوات الأخيرة. وكثيرا ما تنتج الخسارة السنوية المقدّرة بنحو 88,6 بليون دولار الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، مما يهدد السلام والأمن ويؤجج النزاعات العنيفة[77]. فعلى سبيل المثال، تساهم التدفقات المالية غير المشروعة في الصيد غير المشروع للعاج والاتجار به في أفريقيا، بما يزيد على 400 مليون دولار سنويا[78].

72 - ومن الصعب تحديد مدى نشوء التدفقات المالية غير المشروعة عن أنشطة غير مشروعة تستهدف تمويل النزاعات أو الإرهاب. ويمثل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والبيئية والإتاوات غير المشروعة والمصادرة وأعمال النهب 64 في المائة من التمويل المرتبط بالتهديدات الأمنية والنزاعات. ويُقدّر كذلك أن 96 في المائة من التدفقات المالية غير المشروعة المولّدة سنويا في مناطق النزاع، والتي تبلغ زهاء 31,5 بليون دولار، تستخدمها جماعات إجرامية منظمة، مما يسهم في كثير من الأحيان في تأجيج النزاعات العنيفة[79].

(77) *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020*.

(78) *تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المحمية* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(79) *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020*.

73 - ولا يزال يصعب تحديد حجم تدفقات الأسلحة غير المشروعة (المؤشر 16-4-2 من الأهداف) بسبب الافتقار إلى آليات متينة لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعدم فهم طرق الاتجار وعدم كفاية عملية تحديد نقاط تحويل وجهة الأسلحة (انظر A/75/78).

74 - وتأتي الأسلحة غير المشروعة المتداولة في أفريقيا أساسا من خارج القارة، ولا تزال تؤجج النزاعات أو تسهم في استمرارها في العديد من البلدان الأفريقية، من الجرائم الصغيرة إلى حركات التمرد والأنشطة الإرهابية. ومن العوامل المساهمة في ذلك سهولة اختراق الحدود وضعف آليات إنفاذ القانون والمناطق غير الخاضعة للحكم وضعف تنفيذ الصكوك الدولية[80]. فعلى سبيل المثال، رغم دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في عام 2014، ثمة 85 بلدا لم تنضم بعد إليها أو لم تصدق عليها. وفي معظم الحالات، تسهّل منظمات وشبكات متطورة نقل الأسلحة عبر الحدود الأفريقية[81]. فعلى سبيل المثال، كان أثر التدفقات غير المشروعة للأسلحة في جميع أنحاء منطقة الساحل وأجزاء من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية كبيرا، حيث نجمت الحالة جزئيا عن تسريب الأسلحة من المخزونات في ليبيا (انظر S/2019/1011).

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

75 - مع بداية عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التقدم في توطيد دعائم السلام والأمن، وحشد وسائل التنفيذ من جميع المصادر، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، كلها مسائل بالغة الأهمية لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف وخطة عام 2063. وتتيح التكنولوجيات الرائدة والرقمنة فرصة لخلق بيئة استثمارية تشجع على إيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، وتعزّز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحشد الموارد المحلية، والاستدامة المناخية.

76 - وتوافر البيانات الدقيقة والموثوقة أمرٌ حاسم الأهمية من أجل تمكين الرصد الملائم للالتزامات وتعظيم أثر الموارد المتاحة في التقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030. ورغم الجهود المبذولة لبناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني ووضع مؤشرات متجانسة على الصعيد الدولي، لا تزال هناك ثغرات في توافر البيانات والمعلومات تحدّ من قدرة آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة على تقديم صورة شاملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت لدعم تنمية أفريقيا.

77 - ويحدد هذا التقرير خطوات واعدة نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عام 2030، ولكنه يسلّط الضوء أيضا على الثغرات القائمة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. فقد أدّت الجائحة إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية بحدوث تراجع كبير في التجارة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ورغم التقدم الذي أُحرز مؤخرا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بيّنت الجائحة أثر اتساع الفجوة الرقمية العالمية على الأرواح وسبل العيش. وأظهرت الأزمة المستمرة القيود المفروضة على النظام التجاري العالمي والحاجة الملحة إلى الإصلاح. ودعم بناء القدرات وزيادة المعونة لصالح التجارة أمران حاسما الأهمية من أجل زيادة حصة أفريقيا من التجارة العالمية. وكذلك فإن تعزيز القدرة على تحمل الديون، وخفض تكلفة

(80) تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الأنشطة والجهود المبذولة لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، 6 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(81) African Union and Small Arms Survey, *Weapons Compass: Mapping Illicit Small Arms Flows in Africa* (Geneva, Small Arms Survey, 2019).

التحويلات المالية، وعكس اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراجع، عناصر أساسية بغية تعزيز التعافي الشامل بعد كوفيد-19.

78 - وفي حين رزحت الميزانيات تحت الضغط بسبب الجائحة، أصبح الوفاء الكامل وفي الوقت المناسب بالالتزامات التي قطعت من أجل تنمية أفريقيا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد:

(أ) تُشجَّع الدول الأفريقية الأعضاء على التحرك بسرعة أكبر من أجل تنفيذ أطر السياسات العامة التي تطلق العنان لإمكانات أسواق رأس المال الأفريقية وسندات الشتات وصناديق المعاشات التقاعدية من أجل زيادة حشد الموارد المحلية إلى أقصى حد، وكذلك تهيئة بيئة مواتية لمراكز التكنولوجيا، مع تشجيع العمليات التي تقودها الشراكات بين النساء والشباب وأصحاب المصلحة المتعددين؛

(ب) تُدعى الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، نظرا لتأثيرها السلبي العميق على السلام والتنمية في أفريقيا؛

(ج) يُحَثُّ الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ويشجعون على تركيز دعمهم على البنى التحتية والتكنولوجيا، وهما مجالان حاسمان لبناء المستقبل على نحو أفضل؛

(د) تُشجع الدول الأعضاء الأفريقية على الاستفادة إلى أقصى قدر من الزخم الذي أحدثه بدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل اختتام المفاوضات بشأن المرحلة الثانية من العملية، ومواءمة السياسات التجارية، وتعزيز تطوير البنى التحتية؛

(هـ) يُدعى الشركاء في التنمية إلى تمكين البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا لكي تستطيع الاستفادة من توسيع نطاق تدفقات التجارة الدولية، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات التجارية والإنتاجية وتنفيذ سياسات صناعية لزيادة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية وإيجاد فرص عمل لائقة لسكان أفريقيا من الشباب الذين يزداد عددهم؛

(و) يوصى بوضع إطار حكومي دولي لتعزيز إقامة شراكات جديدة بين أصحاب المصلحة المتعددين ورصد التقدم المحرز بشأن الشراكات القائمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بما يشمل المنسقين المقيمين، الذين يمكنهم أن يضطلعوا بدور حاسم في تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني من أجل تسخير أوجه الترابط بين مختلف الأهداف، وإيلاء الاهتمام الواجب لتعزيز المزيد من الاتساق بين إجراءات السلام والإجراءات الإنسانية والإنمائية والشراكات الشاملة لعدة قطاعات؛

(ز) توصى الدول الأعضاء بأن تكثّف الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ وتعزيز الآليات القائمة على جميع المستويات للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة في أفريقيا، ومكافحة التطرف العنيف، ولا سيما من خلال تعزيز سرديات عن السلام بين الشباب الأفريقي؛

(ح) تُدعى الدول الأعضاء أيضا إلى مواصلة التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن، مسترشدة بالهدف 16 والأهداف ذات الصلة في خطة عام 2063، بما في ذلك مبادرة إسكات البنادق التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.